المجموعة الأولى

باسم السلام . .

إرهاب دولة إسرائيل يُدمر مقومات الشعب الفلسطينى

الانتفاضة والقانون الدولى

فتحت سياسة العنف الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة الباب أمام موجة من التساؤلات فى مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية. وما يهمنا هنا هو مدى أحقية الحكومة الإسرائيلية فى الإصرار على وصف الأعمال النضالية التى يقوم بها أبناء الضفة والقطاع ضد الوجود الاستيطانى الإسرائيلى بأنها أعمال إرهابية؟! وبداية نشير إلى أنه على الرغم من أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة أغفل بيان حق الشعوب التابعة لأقاليم تحت إدارتها فى الدفاع عن نفسها، واقتصر على تنظيم العلاقة فيما بينهما دون أن يُحدد بصورة واضحة كيفية ممارسة هذه الشعوب لحق تقرير مصيرها، إلا أن الجمعية العامة أصدرت عددًا كبيرًا من القرارات أيدت فى مجموعها حق الشعوب فى استخدام القوة لتقرير مستقبلها واستقلالها. وقد تضمنت القرارات صياغة مختلفة لتأكيد هذا الحق منها الإعلان الخاص بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة والذى اعتمدته الجمعية العامة فى ديسمبر عام ١٩٦٠م.

وجاء قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٦م مؤكدًا أن «استعمال القوة لحرمان الشعوب من حقوقها القومية يشكل خرقًا لهذه الحقوق التى تعتبر غير قابلة للمماطلة، كما يعتبر خرقًا أيضًا لمبدأ حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة البشر». كما أكدت الجمعية العامة عام ١٩٧٠م حق الشعوب المستعمرة الطبيعى فى «الكفاح بكل الوسائل الضرورية والمتاحة لها ضد القوى الاستعمارية التى تقمع أمانيها فى الحرية والاستقلال».

وفى عام ١٩٧٣م أصدرت الجمعية العامة قرارًا أكدت فيه «أن انتهاك المركز القانونى للمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الاستعمارية والأجنبية والنظم العنصرية أثناء نضالهم من أجل تحقيق حرية أراضيهم وشعوبهم تترتب عليه مسئولية تامة وفقًا لقواعد

القانون الدولى»، كما اعتبر هذا القرار «أن مثل هذه الأعمال النضالية لا تدخل ضمن قرارها الخاص بتعريف العدوان». وجاء قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٤م ليؤكد على «حق الشعوب فى الكفاح من أجل تقرير المصير والحق فى الحرية والاستقلال».

كما أكدت فى عام ١٩٧٧م أنه «لا يدخل من بين تدابير منع الإرهاب شرعية الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطنى الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية وفقًا لأهداف الميثاق ومبادئه ووفقًا لقرارات هيئة الأمم المتحدة الصادرة فى هذا الشأن». وأبرزت ورقة العمل التى قدمتها دول عدم الانحياز للجنة الخاصة بالإرهاب وأسبابه عام ١٩٧٩م «أنه لا يجب أن يُمس اختصاص لجنة الحقوق غير القابل للمناقشة والخاص بتقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية وغيرها من أشكال السيطرة الأجنبية ولشرعية نضالها لا سيما نضال حركات التحرر الوطنى وفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات لجانها المتخصصة».

وقد توجت الجهود الدولية لتحديد الشرعية القانونية لحركات التحرر الوطنى عندما نجح مؤتمر جنيف الدبلوماسى عام ١٩٧٧م فى اعتماد ملحق إضافى لاتفاقات جنيف التى عقدت فى عام ١٩٤٩م، وذلك عندما أكد على اعتبار النزاعات المسلحة الناجمة عن نضال الشعوب من أجل تقرير المصير من قبيل النزاعات المسلحة الدولية. ونص الملحق صراحة على أن «المنازعات المسلحة التى تُناضل من خلالها الشعوب ضد التسلط الاستعمارى والاحتلال الأجنبى وضد الأنظمة العنصرية هى حق مكفول دوليًا لهذه الشعوب من أجل تقرير مصيرها كما حدده ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى».

ومنذ هذا التاريخ أصبح مبدأ شرعية الكفاح المسلح من المبادئ المُسلم بها فى العلاقات الدولية على الرغم من اعتراض عدد قليل جدًا من الدول الغربية. ومن هذا يتضح بجلاء أن إصرار إسرائيل على وصف العمليات النضالية التى يقوم بها أبناء الأرض المحتلة أو من طريق اختراق الشريط المحتل فى جنوب لبنان «بالإرهاب» هو وصف مزيف لا يتفق والأعراف الدولية.

جريدة الحياة اليومية ـ ١٨، ١٩ / ٣/ ١٩٨٩م

الوجه الاقتصادى للانتفاضة الفلسطينية

من المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد فى قطاعات محددة منه على الأيدى العاملة الفلسطينية التى تعيش فى المناطق العربية المحتلة مثل قطاع التشييد والبناء وقطاع الزراعة اليدوية وقطاع النسيج وقطاع الخدمات الدنيا وفى كل الأحوال يتقاضى العامل الفلسطينى ثلث ما يحصل عليه العامل الإسرائيلى الذى يقوم بالعمل نفسه ولديه الخبرة نفسها أو المؤهل وفى الوقت نفسه تُخصم منه قيمة الضرائب نفسها التى تخصم من العامل الإسرائيلى ولكن لا يستفيد فى مقابل ذلك بالحصول على معاش عند التقاعد أو يتمتع بمزايا الضمان الاجتماعى أو الصحى خلال سنوات العمل. يمكن فيما يلى أن نُشير إلى أهم ما يعود على الاقتصاد الإسرائيلى من وراء استخدام العمالة الفلسطينية فى ظل الظروف السابقة:

١- قدرة المنتج الإسرائيلى الصناعى أو الزراعى على المنافسة على المستورد فى السوق الداخلية بسبب انخفاض أجر العامل الفلسطينى.

٢- القيام بالأعمال المتدنية التى لا يُقدم عليها العامل الإسرائيلى، يتيح الفرصة أمام الخبرات الإسرائيلية للتقدم والترقى.

٣- تدعيم الميزانية العامة للدولة بدخل إضافى عن طريق سداد الضرائب مع عدم الحصول على مقابل عنها، مما يساعد وزارة المالية على تضييق فجوة عجز الميزان التجارى وزيادة حجم الاستثمارات.

٤- فتح أسواق خارجية أمام الصادرات والخدمات الإسرائيلية؛ لأنها تتميز عن غيرها بانخفاض التكلفة الاجتماعية.

والحقيقة التى تعترف بها الدوائر الاقتصادية العالمية أن الانتفاضة الفلسطينية قد اندلعت فى مرحلة حرجة من مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلى حيث كانت وزارة المالية الإسرائيلية قد قررت تطبيق سياسة تقشفية خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٧م تهدف إلى تقليل المصروفات الحكومية عن طريق خفض ميزانيات الوزارات المختلفة مع العمل بكل طاقة على زيادة الصادرات وتقليص حجم التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادى. وخلال عام ١٩٨٨م وعن طريق دعوة القيادة الوطنية الموحدة فى الأراضى العربية المحتلة للإضراب الشامل من ناحية ومقاطعة شراء السلع والمنتجات الإسرائيلية من ناحية أخرى انخفض معدل النمو الاقتصادى وزادت نسبة البطالة حيث تعطلت أعداد كبيرة من المصانع والمشاريع ومراكز الإنتاج داخل إسرائيل. وقد زاد من نسبة الركود الاقتصادى الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال مثل منع التجول وإغلاق طرق المواصلات بين إسرائيل والأراضى المحتلة، فهذه الممارسات وإن كان هدفها العقاب والتنكيل إلا أنها ساعدت على زيادة فترات تغيب العمال العرب عن مراكز إنتاجهم كما خفضت بطريقة غير مباشرة من حجم المبيعات.

ففى مجال صناعة النسيج الإسرائيلية تلاحظ تلك الدوائر أن مصانع النسيج داخل إسرائيل كان يعمل بها حوالى ١٠ آلاف عامل يمثلون حوالى ٤٥٪ من مجموع اليد العاملة فيها بالإضافة إلى أن ٨٠٪ من تلك المصانع كانت تعتمد بشكل مباشر فى إنتاجها على الأيدى العاملة المقيمة داخل قطاع غزة بسبب رخصها وعدم اضطرارها ـ أى المصانع ـ إلى سداد رسوم اجتماعية عنها، تزيد من تكلفة المنتج النهائية كما أن مليونًا ونصف مليون عربى يعيشون فى غزة والضفة الغربية كانوا يشترون حوالى ٩٠٪ من كسائهم مما تنتجه المصانع والشركات الإسرائيلية وقد أضرت أعمال المقاومة الفلسطينية والإجراءات العنصرية التى أقدمت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلى بهذه الصناعة ضررًا بالغًا فقد واجهت مراكز الإنتاج مصاعب توافر السيولة النقدية بسبب تقلص الطلب الداخلى على السلع حيث تعتبر الأراضى العربية المحتلة ثالث أهم مراكز البيع بعد السوق الأمريكية والسوق الأوروبية.. فبالإضافة إلى نجاح سياسة المقاطعة هبطت القوة الشرائية للعرب بسبب الانقطاع عن العمل لفترات.

وفى مجال البناء يُشكل عرب الأراضى المحتلة ٦٣٪ من نسبة العاملين فى هذا القطاع، وبسبب تغيب هذه النسبة استجابة لنداءات القيادة الوطنية الموحدة أو بسبب

قيام سلطات الاحتلال بإغلاق الطرق الموصلة بين الضفة الغربية وغزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى أو بسبب إجراءات منع التجول انخفضت أعمال التشغيل فى مجال البناء منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الآن بنسبة ٣٥٪ مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات فى هذا المجال. كما أدى ذلك إلى تأخير استكمال الكثير من المشاريع العمرانية التى بدئ فيها قبل ديسمبر ١٩٨٧م مما أدى إلى زيادة تكلفتها بنسب قد تجعلها مشاريع خاسرة خلال العام التالى. وقد ترتب على ذلك كله ارتفاع أسعار الوحدات السكنية سواء كانت شققًا أو منازل وسواء كان الغرض من استخدامها هو السكن أو الاستغلال التجارى أو الإدارى أو الاستثمارى. وتُفكر الحكومة الإسرائيلية منذ عدة أشهر فى السماح لشركات البناء باستقدام عمال أجانب، ولكن دراسات الجدوى التى قُدمت إلى الجهات المعنية ـ برغم عدم موافقة الهستدروت الإسرائيلى على ذلك حتى الآن ـ تدل على أن تكلفة التشغيل لمثل هذه العمالة سوف تكون مرتفعة إلى درجة لا يمكن أن يتحملها الاقتصاد الإسرائيلى إلا بدعم من الخارج.

ويعتبر مجال السياحة أكثر جوانب الاقتصاد الإسرائيلى تضررًا بأعمال الانتفاضة الفلسطينية وإجراءات القمع الإسرائيلية، فقد انخفضت أعداد السياح خلال الشهور الست الأولى من عام ١٩٨٨م بنسبة ٢٠٪ بسبب نقل وسائل الإعلام الأوروبية للأحداث الجارية فى الأراضى المحتلة. وقد انعكس ذلك على جميع حلقات سوق السياحة فى إسرائيل من فنادق ـ وخاصة فى مدينة القدس ـ إلى شركات طيران إلى شركات سياحة بالإضافة إلى المناطق السياحية... إلخ. وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية من جانبها تلافى هذا التدهور ـ الذى جاء كاستنكار مباشر لسياسات إسرائيل ـ عن طريق بث دعاية مُضادة بين يهود أوروبا وأمريكا بالإضافة إلى الضغط على حكومات هذه الدول لعدم نقل الأحداث التى تقع فى الأرض المحتلة بطريقة تسىء إلى إسرائيل. وبالرغم من ذلك لم تتمكن إسرائيل من تحقيق هدفها بالكامل حتى الآن؛ حيث صرح وزير السياحة الإسرائيلى مؤخرًا فى واشنطن بأن خسارة بلاده فى المجال السياحى ما زالت مستمرة للعام الثانى على التوالى.

بالإضافة إلى هذه الخسائر يلاحظ المراقبون زيادة نفقات وزارتى الدفاع والشرطة المسئولتين عن استعادة الاستقرار فى المناطق المحتلة. وقد تمثلت هذه النفقات الزائدة

فى تكاليف توفير الذخيرة وتكاليف عدد الدوريات الزائدة عن المعدل الطبيعى بنسبة ٥٠٠٪ بالإضافة إلى تكاليف إقامة سجون جديدة. يضاف إلى ذلك زيادة رواتب قوات الاحتياطى التى تستعين بها قيادات الجيش أو الشرطة بسبب زيادة فترة خدمتها إلى ٦٠ يومًا بدلاً من ٤٥ يومًا، مما يعنى ضياع ساعات عمل وإنتاج أكثر. كما انخفضت حصيلة الضرائب التى تجمعها سلطات الاحتلال بالرغم من لجوئها إلى إجبار الأهالى على السداد بالقوة الجبرية وإلى مصادرة الممتلكات الخاصة والسيارات وفاء لدين الحكومة بالإضافة إلى ابتداع أنواع جديدة من الضرائب فى محاولة من سلطات الاحتلال لتحقيق غرضين فى آن واحد:

الأول . . . الاقتراب بأى طريق من حجم الضرائب التى كان العمال العرب يسددونها إلى الخزانة العامة قبل ديسمبر ١٩٨٧م. الثانى . . امتصاص أى نقود سائلة لدى سكان الضفة وغزة حتى لا يتبقى لديهم ما يقدمونه إلى القيادة الموحدة لمساعدتها على الاستمرار. ويمكن أن نضيف أيضًا إلى ذلك خسائر شركات النقل العام والخاص سواء بسبب الحرائق التى اندلعت فى سياراتها أو بسبب إلغاء خطوط سيرها اليومية بين إسرائيل والأرض المحتلة، وكذلك خسائر البورصة الإسرائيلية بسبب انخفاض أسعار عدد كبير من أسهم الشركات المسجلة بها.

لقد أثبت استمرار الانتفاضة الفلسطينية بقوة حتى اليوم أنها تتبع أسلوبًا فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلى له عدة أوجه. . فعلى الصعيد السياسى أبرزت من جديد قضية الشعب الفلسطينى ومطالبه الأساسية العادلة فى حق تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه وحصلت على تأييد متزايد على الصعيد العالمى. . وعلى الصعيد الاقتصادى ألحقت بالاقتصاد الإسرائيلى خسائر فادحة أساسها الرفض الشعبى لسلطة الاحتلال بالامتناع عن الخدمة فى مؤسساته وهياكله الاقتصادية مع الامتناع عن شراء منتجاته بالإضافة إلى العمل على إحداث تنمية محلية تعتمد على الجهود الذاتية فى الإنتاج والاستهلاك عن طريق الاستعانة بالعمالة الفلسطينية التى ترحب بأن يكون عائد إنتاجها عربيّا بدلاً من أن يكون إسرائيليّا وهذه المعادلة المعُقدة الجوانب سوف تجعل تكلفة الاحتلال الإسرائيلى للمناطق العربية غالية الثمن ماديّا ومعنويّا. . ونعتقد أن هذه الخطوة تمثل الهدف الإستراتيچى لقيادة الانتفاضة فى المرحلة القادمة. .

مجلة الأهرام الاقتصادى ـ ٢٨/ ٨/ ١٩٨٩م

إضعاف الاقتصاد الفلسطينى
يَحد من خيارات السلطة الوطنية

قبل مرور شهر واحد على احتلال إسرائيل لبقية أراضى فلسطين العربية بعد حرب عام ٦٧ اتخذت حكومة ليفى أشكول قرارين يُكمل كل منهما الآخر، ويُكرسان فى الوقت نفسه بقاءها ماديّا ومعنويّا فى المنطقة لأطول فترة زمنية ممكنة.

اختص القرار الأول بالأرض، إذ أعلنت إسرائيل عن إقامة سلسلة مترابطة من المستوطنات فوق أراضى الضفة الغربية تُشكل بالإضافة إلى نهر الأردن حاجزًا وحدودًا طبيعية بينها وبين المملكة الأردنية. أما الثانى فخطط من ناحية لربط عجلة الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الإسرائيلى تمهيدًا لخلق أواصر تبعية لا فكاك منها، ومن ناحية أخرى لربط المقومات المالية والنقدية للشعب العربى فى الأراضى المحتلة بالإدارة الإسرائيلية للتحكم فيها بما يخدم مصلحة الشعب الإسرائيلى.

ولا شك أن مخططات بناء المستوطنات هى فى صلب الفكر السياسى الإسرائيلى سواء طبّقته حكومة عمالية أو ليكودية، تقوم على تجريد الشعب العربى من أرضه ليس فقط لهدم نظرية الإرث التاريخى الممتد آلاف السنين وإحلال نظرية الحق اليهودى المزيف محلها، ولكن أيضًا على سلب مقومات المجتمع الاقتصادية والإنتاجية خصوصًا فى ميدان الزراعة والصناعات القائمة عليها. وقد نفذت إسرائيل بعد عام ٤٨ هذه السياسة بنجاح حين اتبعت سياسة مُصادرة الأراضى ومنابع المياه والاستيلاء على أملاك الغائبين، ووضع اليد على الأملاك الفلسطينية العامة، وهدم القرى والأحياء السكنية وتبوير الأراضى الزراعية، وتجفيف الآبار ونزع الأشجار المُعمرة، كل ذلك

بهدف تدمير فكرة ارتباط الفلسطينى بأرضه وقتل ما كان يملك من أدوات إنتاج مهما كانت بدائية.

وكنتيجة مباشرة لقيام إسرائيل بمصادرة أكثر من نصف الأراضى الزراعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لأغراض عسكرية مرة وأهداف استيطانية مرات:

١- تراجع حجم الإنتاج الزراعى الفلسطينى إلى درجة كبيرة، وانخفض مؤشر مساهمته فى مجال تلبية الاحتياجات اليومية للفرد فى الأرض المحتلة إلى أدنى مستوى.

٢- تحول معظم المزارعين والفلاحين الفلسطينيين إلى أيد عاملة رخيصة فى خدمة مؤسسات الإنتاج الإسرائيلية ومراكزها داخل الأراضى المحتلةً وخارجها.

٣- تدهور الإنتاج الصناعى الفلسطينى لعدم توافر المواد الأولية المحلية والمستوردة من ناحية، ولتحول اليد العاملة إلى ميدان العمل الإسرائيلى من ناحية ثانية، وتوقف نمو رأس المال اللازم لمواصلة العملية الإنتاجية من ناحية ثالثة، وانخفاض القوة الشرائية من ناحية رابعة.

وإلى جانب عمليات إلحاق المرافق العامة الفلسطينية من مياه وكهرباء وأراض ونقل جماهيرى وخدمات عامة بالهيئات الإسرائيلية المختصة بعد أن نُزعت عنها صفة «أرض العدو»، اتخذت حكومة أشكول مجموعة من الإجراءات الإدارية لتحقيق إستراتيجية الحد من البدائل الاقتصادية والميدانية المتاحة أمام الإنسان الفلسطينى وأدواته الإنتاجية تمثلت فيما يلى:

أ ـ إلغاء الرسوم الجمركية على السلع التى تنتقل من إسرائيل إلى أراضى الضفة وغزة أو من تلك الأراضى إلى داخل إسرائيل لخلق ما يُعرف بالاعتماد الحياتى على المورد الوحيد.

ب ـ فرض رقابة صارمة على الصادرات العربية إلى خارج الأراضى العربية المحتلة على رغم قلتها ومحدوديتها حتى ينتهى الأمر بوقف حركتها تمامًا.

ج ـ تصعيب إجراءات الاستيراد من خارج إسرائيل إلى الضفة وغزة لإضعاف مساراتها بكل السبل وربطها فقط بمراكز الإنتاج الإسرائيلية التى تقوم بالتصدير إليها من دون رسوم جمركية.

د -إغلاق فروع المصارف العربية العاملة فى الضفة وغزة ومكاتبها لنقل التعامل المالى والنقدى إلى ميدان الشاقل الإسرائيلى فى أسرع وقت.

هـ- وضع تشريعات عمالية لتنظيم تشغيل اليد العاملة الفلسطينية وتوظيفها داخل الأراضى العربية المحتلة أو فى إسرائيل بحيث تستفيد الخزانة الإسرائيلية استفادة كاملة مما تُحصله منهم من ضرائب وخصومات من دون أن توفر لهم مقابل ذلك أى حقوق أو ضمانات وتأمينات.

و- سن قوانين جباية الرسوم البلدية وتكاليف الخدمات العامة وكذلك ضريبة الرأس لدعم كلفة احتلالها للأراضى العربية ولتحميل كاهل أبنائها بما لا يطيقون لدفعهم إما إلى الانخراط فيما تُخطط له من دعم ومساندة لبقائها أو الهجرة بعيدًا عن الأوطان.

أنهكت هذه السياسة الإنتاج الصناعى والزراعى فى الضفة والقطاع كما أضعفت العمل التجارى وفتحت أسواقهما على اتساعها أمام البضائع الإسرائيلية حتى تحولت الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين إلى محمية لا يدخلها سوى هذه البضائع مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبحت تستوعب ٢٥ ٪ من كل أنواع الصادرات الإسرائيلية كافة. كما حولتها إلى مركز ضخ لا ينضب لليد العاملة الفلسطينية التى استغلت حاجتها الماسة إلى مصدر للرزق وحددت لها مستويات الأجور الأدنى، وحصلت منها على الضرائب الأعلى مما عاد بالفائدة القصوى على مراكز الإنتاج الإسرائيلية وأيضًا على خزانة الدولة.

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية واعية وعلى علم كامل بكل هذه الظروف لذلك حرصت عندما بدأت جولات التفاوض حول بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية بين مناطق الحكم الذاتى وإسرائيل على أن تخلق بنوده ومواده مناخًا يتيح للمجتمع الفلسطينى فرص التحرر التدريجى من التبعية المطلقة التى تكرست للاقتصاد الإسرائيلى طوال ربع قرن، وأن تؤول إليها خلال فترة الحكم الذاتى الانتقالية السيادة الخالصة التى تمكنها من إعادة بناء الأسس الصحيحة لبنية اقتصادية سليمة. وعلى الرغم من ذلك أدى تشابك بعض مواد البروتوكول خاصة تلك التى تنص على اشتراك الجانبين فى عدد من المسئوليات، إلى انتقاص سلطة الحكم الذاتى فى مقابل رجحان

كفة السلطة الإسرائيلية التى ساعد على تعاظمها أيضًا أساليب القمع والحصار والإغلاق الكامل والجزئى لحدود الضفة والقطاع التى دأبت سلطات الاحتلال على فرضها بين الحين والآخر. ففى حين حرصت إسرائيل على ألا يلحق إعادة تشكيل ميادين ومجالات الاقتصاد الفلسطينى أى ضرر باقتصادها على كافة المستويات لم تلتزم بما فرضه عليها البروتوكول من خطوات لإنهاء سيطرتها وسيادتها التى تمارسها منذ عام ٦٧ على دوائر هذا الاقتصاد كما لم تُساهم بالقسط المطلوب منها لتخطيط أو رسم سياساته المستقبلية.

والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١- التعنت من خلال اللجنة المشتركة فى تقدير أنواع وكميات ما تحتاجه السوق الفلسطينية من السلع المستوردة بحجة الخوف من تسربها إلى السوق الإسرائيلية فى ضوء ما تفرضه السلطة الوطنية من رسوم تقل عما تفرضه السلطة الإسرائيلية على السلع المماثلة.

٢- تأجيل البت فى الموافقة على السماح باستيراد السلع الضرورية لخطة التنمية الفلسطينية أو الموافقة على ترتيبات الإدخال المؤقت للمركبات والمعدات الثقيلة المملوكة أصلاً للشركات والمؤسسات التى تعاقدت للقيام بتنفيذ خطط التنمية.

٣- إغلاق نقاط الدخول والخروج بين الجانبين أمام استيراد السلع إلى داخل الضفة وغزة أو تصدير السلع منها إلى الخارج فور وقوع أى توتر بين السلطتين، والتلكؤ فى إعادة الفتح حتى بعد زوال أسباب هذا التوتر بفترة طويلة.

٤- تجميد حق السلطة فى استرداد الرسوم الجمركية والضرائبية التى استوفتها السلطات الإسرائيلية من المؤسسات الفلسطينية التى تقوم بالاستيراد عن طريق الموانى والمعابر الحدودية الإسرائيلية، وكذلك الرسوم الجمركية التى تم استيفاؤها من الشركات الإسرائيلية التى تبيع منتجاتها داخل أراضى الحكم الذاتى.

٥- التأجيل غير المُبرر لسداد ما قيمته ٧٥ ٪ من ضرائب الدخل التى تقتطعها الحكومة الإسرائيلية من سكان مناطق الحكم الذاتى العاملين داخل حدودها و١٠٠ ٪ من قيمة الضرائب التى يتم تحصيلها ممن يعملون منهم فى المستوطنات، ناهيك عن

إجمالى الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى شرعت فى تحصيلها منذ شهر يوليو ٦٧ ، إذ تُقدرها بعض المؤسسات الدولية بنحو ١٣٧٥ مليون دولار .

٦- فرض سعر صرف منخفض للشاقل بالنسبة للدولار الأمريكى (حاليّا ٨ , ٣ شاقل لكل دولار مقابل ٢ , ٣ شاقل حتى نهاية عام ١٩٩٧م) يؤدى عمليّا إلى :

أ ـ انهيار الدخل الحقيقى لليد العاملة الفلسطينية التى تعمل داخل إسرائيل أو فى المستوطنات وبالتالى انخفاض قُدرتها الشرائية مما يؤدى إلى تعميق حالة الركود الاقتصادى التى تعانى منها مناطق الحكم الذاتى لأسباب أخرى عديدة، وتنطبق الحالة نفسها على موظفى السلطة الوطنية، الذين جرت العادة على صرف رواتبهم بالدولار على أساس سعر صرف ثابت للشاقل .

ب ـ زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة وغزة حيث يقوم المستورد الفلسطينى بسداد قيمتها بالدولار، وعندما يبيعها بالشاقل يتحمل المستهلك فروق أسعار تحويل العملة .

ج -انخفاض القيمة الفعلية لمدخرات وودائع السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك مدخرات الأفراد والتجار خاصة تلك المودعة لأغراض الاستثمار .

٧- رغم أن الحاجة أصبحت ماسة لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية (الجنيه) ليتم على أساسها تحديد سعر صرف العملات الأخرى، إلا أن ما تضعه الحكومة الإسرائيلية من عقبات فى سبيل ذلك يجعل وقت تنفيذ ذلك مؤجلاً باستمرار .

ويذكر أن الإغلاقات القسرية الإسرائيلية لمناطق الحكم الذاتى تُصيب الاقتصاد الفلسطينى بخسارة قدرها ٢٧٧ مليون دولار سنويّا، هذا التدهور إلى جانب هبوط معدل إعانات الدول المانحة لدعم هذا الاقتصاد وتأخر مشاريع التنمية يؤدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى ٤٢ ٪ وانخفاض الدخل بنسبة ٢٤ ٪ وتدنى مستويات المعيشة بنسبة ٣٥ ٪، إلا أن سلبيات هذه التفاعلات بوضعها الراهن ما كان لها أن تُهدد بانفجار الموقف كما هو متوقع بين لحظة وأخرى لو أن الحكومات الإسرائيلية التزمت بتنفيذ مواد وبنود بروتوكول باريس الذى يُنظم العلاقات الاقتصادية بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية . وهى تعمد إلى ذلك عن قصد وتخطيط للحد ـ كما قلنا ـ من

البدائل المطروحة أمام السلطة الوطنية لكى يتحقق على يديها استقلال القرار الوطنى على كافة المستويات فى الوقت المناسب، فلو أن التنسيق بين الجانبين سار فى الطريق الصحيح المرسوم له بروتوكوليّا لأصبح مناخ التنمية أمام الاقتصاد الفلسطينى مُهيأ واتسعت القدرة التنافسية للقطاع الخاص فى الداخل والخارج وزادت مجالات الاستثمار المحلى والأجنبى، إلى جانب خلق فرص عمل هائلة لحل أزمة البطالة الوطنية المتفشية.

جريدة الحياة اليومية ـ ٢٥/ ٩/ ١٩٩٨م

اغتيال الحياة فوق الأرض المقدسة
طفل شهيد هزم آلة الحرب

لم يكن الطفل الشهيد (الدرة) مسلحًا . . ولا والده . . ولم يكن حتى حاملاً لحجر . . ولا والده . . كان محمد رامى أعزل وكذا كان والده . . كانا معًا يستغيثان الغاصب المحتل أن يتيح لهما لحظة واحدة للابتعاد عن ميدان القتال الذى نصبته قواته لاغتيال الحياة من فوق الأرض المقدسة . .

صورة محمد رامى وأبيه جمال كما شاهدها غالبية سكان العالم عبر شاشات محطات التليفزيون وفضائياته عبرت بأبلغ لسان عن مثالية المجتمع الإسرائيلى ، التى يتغنون بها . . وعن ديمقراطية نظامه ، التى يدعوننا للتَمثل بها . . وعن ثقافته وحضارته التى يخططون لنندمج معها . . وعن مستقبله الباهر الذى ينتظر منا أن نلحق به . . وعن جنته الشرق أوسطية التى يسعون حثيثًا لفرضها على شعوبنا . .

صورة رامى وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة فى حجر أبيه المغمى عليه . . حركت إنسانية العالم . . ولكنها لم تُحرك الضمير الإسرائيلى . . فها هو شارون مُشعل الأزمة يردد بقلب ميت أنه «لم يذهب إلى القدس إلا لممارسة حقه الطبيعى كيهودى فى زيارة رموز دينه المقدسة» . . وها هو باراك يُصر فى باريس قبل لقائه بوزيرة الخارجية الأمريكية «أن الجانب الفلسطينى هو المدبر الفعلى لهذه الصدامات التى لا يتحمل الجانب الإسرائيلى تبعات ما نجم عنها» . . وها هو قائد الجيش الإسرائيلى ينفى عن قواته المسلحة المسئولية المباشرة فيما وقع ويؤكد أن جنوده «قاموا بالدفاع عن أنفسهم بأقصى درجات ضبط النفس» . .

إنه الإصرار على الاستفزاز من جانب شارون . . وهو التفاوض بالسلاح من جانب باراك . . وهو قتل الأبرياء من جانب موفاز . . الجميع شركاء فى الجريمة . .

لقد تحرك الشعب الفلسطينى فى شكل تظاهرة مدنية مُطالبًا بحقه الشرعى فى استعادة أرضه ومقدساته مدافعًا عن قدسه الشريف . . ولم يسع إلى تدنيس أماكن العبادة اليهودية ولم يخرج بأسلحته الثقيلة لمواجهة المحتل الغاصب ولم يقتل الأبرياء العزل . . ولم تنقل عنه وسائل الإعلام العالمية قتله الأطفال والشيوخ والنساء . .

لم يكن الطفل الشهيد محمد وأبوه ومعهما كل الفلسطينيين الذين تصدوا للدفاع عن المسجد الأقصى مسلحين بالمدافع والصواريخ ؛ لأنهم لم يكونوا فى ميدان معركة . . كانوا يرشقون جنود المحتل الذى زحف على مدنهم وقراهم ومقدساتهم بالحجارة ، وهو الذى أعد عدته العسكرية لمواجهتهم وملاحقتهم . . كانت صدورهم عارية . . وكانت أرواحهم على أكفهم . . أما الجنرال موفاز فقد خرج عليهم بدباباته وصواريخه وطائراته . . وبدأ على الفور فى تنفيذ مخطط إبادة الشعب الفلسطينى ، الجماعية . . ولم لا؟ فقد استعد للخروج إلى معركة عسكرية وليس إلى مواجهة يقوم بها مدنيون . . الرغبة فى القتل بدم بارد ليست جديدة على الفكر العنصرى الإسرائيلى . . فهى كانت سلاح أبنائه الأمضى منذ أوائل القرن العشرين عندما بدءوا التسلل فى شكل جماعات صغيرة إلى أرض فلسطين العربية قبل أن يحصلوا على وعد بلفور . . وتواصل هذا الفكر القائم على الدموية إلى يومنا هذا . . ومعظم السياسيين الذين يشاركون فى صنع القرار الإسرائيلى على مستوى القمة اليوم هم من تلاميذ ورواد ومنفذى هذا الفكر . .

ومن المفاخر التى يَعتز بها شارون وباراك أنهما ذوا تاريخ عسكرى ضارب فى أعماق القتل والذبح من دون أن ترتعش لهما يد!! . . وهما بذلك امتداد حالى لما سبق به آخرون مثل بن جوريون وشامير حتى قبل أن تُعلن دولة إسرائيل . .

فى كل مرة تحاول هذه القيادات العنصرية أن تقضى على مقاومة الشعب الفلسطينى تفاجأ بأنه قادر على مواصلة المسيرة . . كانوا يظنون أن مذبحة دير ياسين ، التى قامت بها العصابات الصهيونية ستفتح الباب إلى الهروب والهجرة وإخلاء الطريق نحو أن تصبح الأرض المغتصبة بلا فلسطينيين . . وكانو يظنون أن المذابح التى تولت الدولة

مسئولية القيام بها بعد إعلان قيامها ستقضى على هوية الشعب الفلسطينى وتدفع به إلى الانتحار . . وكانوا يظنون أن مذابح صبرا وشاتيلا ستقضى على قياداته وتحكم عليهم وعليه بالموت فى المنفى . . وكانوا يظنون أن تكسير عظام شباب الانتفاضة سيفتح باب الاستسلام النهائى للسلام المطبوخ على طريقتهم . .

ولكن خاب ظنهم وسيخيب . . فالشعب الفلسطينى باق ؛ لأن جذوره فى أعماق هذه الأرض التى اغتصبوها . . والشعب الفلسطينى باق ؛ لأن هويته لن تُمحى . . والشعب الفلسطينى باق ؛ لأنه يملك حق الدفاع المشروع عن أرضه وعرضه . . والشعب الفلسطينى باق ؛ لأنه يتسلح بالإيمان وبأن حقه المشروع فى الحياة لا بد أن يتحقق وفى يوم قريب . .

الشهيد الطفل محمد رامى انتصر ؛ لأنه هزم آلة الحرب العنصرية الإسرائيلية من دون أن يواجهها بمدفع أو صاروخ . . انتصر ؛ لأن دماءه الزكية تلطخ أيادى سياسيى وعسكريى إسرائيل . . وإذا كان باراك هو وچنراله موفاز يظنان أن جولة الأقصى انتهت بالنصر لهم . . فهما واهمان . .

إسحاق رابين مُبدع نظرية تكسير عظام شباب الانتفاضة وإيلان بيران قائد الضفة الغربية ، العسكرى منفذ هذه النظرية . . لم يُحققا الأمن والسلام والاستقرار للمجتمع الإسرائيلى . . وذهبا طى النسيان . .

ولكن أحجار الانتفاضة وشبابها وشهداءها ستبقى إلى الأبد دليلاً على انتصار الإرادة الحرة ضد الهمجية والعنصرية وآلة الحرب التى تتعمد قتل الأطفال والأبرياء . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٠م

إلى ما لا نهاية . . .
إسرائيل تعتمد سياسة الاكتساح والتدمير

كان مقرراً أن يتقابل رئيس الوزراء الإسرائيلى مع الرئيس الأمريكى صباح الإثنين الثالث من شهر ديسمبر ولكن عمليات المقاومة الفلسطينية التى جرت فى مدينة القدس قبل هذا الموعد بساعات معدودة قدمت موعد هذا اللقاء حتى يلحق شارون بمجلس وزارته، الذى أعد له خطط الرد العسكرى على هذه العمليات بدلاً من أن يُقدم إليه مقترحات تعزيز السلام الذى تحتاج إليه المنطقة كلها وأولها إسرائيل. وفور وصوله اجتمع شارون مع أركان حربه فى قاعدة عسكرية خارج تل أبيب واعتمد جميع التوصيات التدميرية والتخريبية التى عَرضوها عليه باستخدام جميع أسلحة فروع قواته المسلحة، ليس مهمّا أن يُطلق صواريخه وقنابله ومتفجراته ساعة جلوس أبناء فلسطين لتناول طعام إفطارهم. . ولكن الأهم عنده أن يأتى رده على أعمال مقاومة الاحتلال سريعًا ورادعًا. . ليس مهمّا أن يَستكمل تعطيل حياة الإنسان العربى فى أراضى السلطة الوطنية لإفنائها ولكن المهم عنده أن يُمارس عُنصريته وتسلطه واحتلاله للأرض العربية.

عاد شارون بعد أن سمع من الرئيس الأمريكى إدانة صريحة لأعمال المقاومة الفلسطينية وهو الذى أعلن منذ ثلاثة أسابيع فقط عن مساندة بلاده لإقامة دولة فلسطينية. . عاد شارون بعد أن بارك الرئيس الأمريكى حقه فى الدفاع عن سيادة بلده الاحتلالية ضد أعمال المقاومة المشروعة التى تُقرها جميع الأعراف الدولية. . عاد شارون وهو مُطلق اليدين يَفعل بالمناضلين الفلسطينيين كيفما يشاء بعد أن أعطاه

الرئيس الأمريكى الضوء الأخضر لتقوم قواته المسلحة بكل شىء حفاظًا على أمن إسرائيل وما يؤدى إلى استعادة هيبتها التى أضاعتها أعمال مقاومة تستخدم الحجر والمقلاع.

قد يكون لنا رأى فى ما يعرف بالتفجيرات البشرية إذا استهدفت مدنيين وقد يرى بعضهم أن القيام بها فى بعض الأحيان لا يخدم القضية الجهادية الفلسطينية ككل.. ولكن السؤال الذى طرحناه منذ أمد بعيد.. هل يعرف التاريخ أسلوبًا آخر لمقاومة المحتل الغاصب إلا منازلته فى كل مكان وبكل أسلوب؟ إننا ضد قتل المدنيين ولكننا مع استعادة الأرض والحق الضائع.. إننا لا نُقر سفك الدماء ولكن هل تركت إسرائيل وأمريكا منفذًا آخر للنضال المشروع لإجلاء المحتل؟.

ماذا تنتظر أمريكا بعد منحها الضوء الأخضر لإسرائيل لتفعل ما تشاء بأبناء الشعب الفلسطينى المناضل؟.. هل تتوقع توقف أعمال الانتفاضة؟.. هل تتوقع وقف أعمال المقاومة؟.. هل تتوقع انشقاق الصف الفلسطينى؟.. هل تتوقع حربًا أهلية؟.. هل تنتظر انقلابًا دمويًا ضد السلطة الوطنية؟.. هل تستعد لسماع أصوات مؤيدة لها من داخل الأرض الفلسطينية مُطالبة إياها بالحضور ماديًا لنجدتهم. لن يحدث أى من هذه التوقعات.. حتى بعد أن تمكنوا من اغتيال الرئيس عرفات.. وحتى لو تمكنوا من محاصرة الأرض التابعة للسلطة الفلسطينية أو أعادوا احتلالها.. فلن تتوقف أعمال المقاومة.

استغرب بعضهم تغاضى الإدارة الأمريكية عن استخدام شارون الأسلحة والتقنية التى يحصل عليها من شركاتها ومصانعها فى إفناء الشعب الفلسطينى واتهام قيادته وقطاعاته الأمنية بالإرهاب.. ولا أعرف مواطن الاستغراب هنا؛ لأن هذه المباركة الأمريكية تتفق مع إستراتيجية إدارة الرئيس چورچ بوش الابن فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سپتمبر الحزين.

لقد قررت أمريكا أن تُعلن حربًا مفتوحة الأهداف غير محددة المدة ضد الإرهاب العالمى.. ولم يتأخر أى من مسئولى الإدارة الأمريكية الكبار عن التأكيد على أن الحرب ستتوسع لتشمل دولاً غير أفغانستان طالما كانت هذه الدول ليست على اتفاق أو تنسيق مع واشنطن فى حربها أو أنها تأوى عناصر أو منظمات إرهابية وترفض تسليمهم

إليها أو تتستر على عناصر أو قيادات على صلة بتنظيم القاعدة الذى أسسه أسامة بن لادن أو بنظام طالبان الذى كان يحكم فى أفغانستان . . هناك قوائم بالمئات من الأشخاص وبالعشرات من المنظمات .

ليس هذا فقط بل هناك من يرى أن تصريح الرئيس بوش الابن «أن إدارته تعتبر إقدام دول بعينها على تصنيع أو هى فى طريقها إلى صنع أسلحة الدمار الشامل من الدول المارقة» . . إضافة جديدة إلى قائمة الدول المستهدفة تحت بند مكافحة أمريكا للإرهاب الدولى فى كل مكان، وليس من المستبعد أن تصدر قائمة جديدة فى وقت لاحق تضم الدول التى تُساعد هذه المجموعة من الدول التى تقوم بصنع أسلحة الدمار الشامل أو هى فى طريقها إلى تحقيق هذا الهدف الأمنى القومى الذى تتمتع به إسرائيل وحدها دون غيرها من دول الشرق الأوسط ! !

الحرب التى تدور رحاها فى أفغانستان ليست نهاية المطاف كما ظن بعض المعلقين وما زال يردد بعض الكتاب . . والمحاكم العسكرية التى تشكلت فى داخل الولايات المتحدة بُموجب قانون مكافحة الإرهاب تستعد لاستقبال ملفات المتهمين وفق منظومة الادعاءات الأمريكية التى لا تقبل النقض أو الإبرام، ولا يجب أن يستغرب العالم إذا سمع حكمًا صادرًا على زعيم أو قائد أو مسئول من جانب هذه المحاكم . . ولا يندهش العالم إذا زحفت القوات الأمريكية إلى مقر إقامته أو قطعت عليه طريقه لكى تقبض عليه وقامت بترحيله إلى ولاية نيڤادا الأمريكية لتنفيذ العقوبة التى حكم عليه بها غيابيًا وفق فقرات قانون مكافحة الإرهاب الأمريكى الذى لم يقرأه أحد ! .

أمريكا التى تسن القوانين وتقيم المحاكم وتصدر الأحكام وتحدد من معها ومن عليها ترى فى إسرائيل ذراعًا يُمنى فى منطقة الشرق الأوسط . . لذلك بدلاً من أن تعطى مندوبىْ «رؤيتها السلمية» الجنرال المتقاعد أنتونى زينى والدبلوماسى وليم بيرنز القوة المادية لفرض سلام مستقر وعادل بين الفلسطينيين وإسرائيل أو توافق على مطلب الرئيس عرفات بتشكيل قوة دولية لمراقبة الأوضاع بين الطرفين . . منحت شارون الحق فى الدفاع عن سيادة دولته المحتلة الغاصبة المعتدية بكل الوسائل العدوانية وليس عن طريق إجباره على الجلوس إلى مائدة المباحثات وفق جدول محدد كما فعلت مع عناصر التحالف الشمالى الأفغانى الذين اعتقلتهم فى بون حتى يخرجوا باتفاق على شكل النظام الحاكم فى كابل .

أمريكا التى ترى أحقيتها فى إعلان حرب عالمية ضد الإرهاب . . لا تريد أن تعترف بإرهاب الدولة، الذى تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلية منذ عشرات السنين وترى فى أعمال المقاومة إرهابًا يجب أن يُقضى عليه بكل الوسائل . . وأمريكا التى تطالب العالم بأن يقف إلى جانبها فى حربها ضد الإرهاب العالمى ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى التحرر من الاستعمار الصهيونى . . أمريكا التى قسمت العالم إلى مع وضد تقف إلى جانب إسرائيل فى حربها ضد إرادة الشعب الفلسطينى وتُعلن موافقتها الضمنية على إبادته وتشريده . . وليس هذا بجديد!!

. . الجديد والذى سنُشاهده قريبًا أن تتكاتف إسرائيل وأمريكا لضرب الدول التى ستُطبق عليها الإدارة الأمريكية مواصفات «العدو» فى حربها ضد الإرهاب العالمى .

الجديد والذى سنشهده قريبًا أن تشارك قوات إسرائيلية فى حملة أمريكية ضد هذا القائد أو ذاك أو ضد هذا الزعيم أو ذاك أو ضد هذا المسئول . . لإلقاء القبض عليه وإجباره ـ وفق أحكام قانون مكافحة الإرهاب الأمريكى ـ على تنفيذ حكم غيابى صدر ضده من إحدى المحاكم العسكرية الأمريكية . . العادلة!!

جريدة الزمان اليومية ـ ٦/ ١٢/ ١٩٩٧م

سياسات شارون العدوانية

اكتسح شارون بسياساته العنصرية كافة صور التعصب والفاشية التى اتصف بها رؤساء وزارات إسرائيليون سابقون مثل بن جوريون وشامير وجولدا مائير . . وجاء ترتيبه الأول بينهم على مستوى مَن منهم الأكثر عنفًا ودموية ومن منهم الأكثر قتلاً لإنسانية الإنسان الفلسطينى والأكثر سفكًا لدماء الأطفال والنساء والأكثر إزهاقًا لأرواح الشيوخ والمدنيين والأكثر تدميراً لمرتكزات السلام والاستقرار .

ربما يعشق شارون أن يبدو على هذه الصورة التى تتفق ومكوناته الشخصية منذ أن كان مسئولاً قبل عام ٤٨ عن فرقة خاصة بالاغتيالات كما يقول جدعون سامت فى صحيفة هاآرتس ، وربما يتباهى هو بانجذاب الأضواء إليه ليؤكد أنه البطل الذى اختاره الشعب الإسرائيلى «لتحقيق النصر الكامل ضد الأخطار التى باتت تهدد وجود دولة إسرائيل» فى الوقت نفسه الذى تتنازع فيه الآراء حول أحقية محكمة مُجرمى الحرب البلجيكية فى نظر قضية تحميله مسئولية ما وقع فى مخيمىْ صبرا وشاتيلا عام ٨٢ .

لكن الحقيقة التى يؤكدها الإعلام الإسرائيلى أن تحركات شارون على مستوى العمل الحكومى تنبع من «اقتناع» برؤية مستشاريه السياسيين والأمنيين يتبعها «تطبيق» على الأرض بموافقة تحالف حكومى يَجمع بين المؤسستين الدينية والعسكرية من جهة ووزارة الخارجية من جهة ثانية . الاستشارات التى تُقدم بشكل دورى إلى هيئة مكتب شارون تُمثل استجابة فورية للقضايا التى تتعرض لها حكومته داخليّا وخارجيّا . . وما يهمنا اليوم هو الشأن الداخلى وبالذات الموقف من أعمال التحرير النضالية الفلسطينية . . كافة ما طرح منها منذ مارس الماضى بما فى ذلك رفض السماح للرئيس عرفات بالذهاب إلى بيت لحم عَشية الاحتفال بعيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام . .

يقول إبراهام تيروش فى صحيفة معاريف ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠١م: «إن ما يدور فى كواليس مقر رئاسة الحكومة الإسرائيلية من «ترتيبات» يدل على أن شارون لا يلقى بالاً إلى الغالبية العظمى من وزرائه ما عدا رموز وممثلى التحالف الأمنى والعسكرى والدينى والسياسى الذين يتوافقون مع آرائه وسياساته دون الالتفات إلى مبادئهم الحزبية أو الدينية؛ لأن هؤلاء هم القوة الضاربة التى تَدفع قراراته إلى النور وبدونهم لا يستطيع أن يتقدم خطوة واحدة فى اتجاه نسف مرتكزات أوسلو وتفريغ شخص ياسر عرفات من مبررات وجوده على رأس السلطة التى تجاهد من أجل إقرار السلام مع حكومة إسرائيل المتعاقبة. . إلى جانب فرض واقع جديد على جميع الأطراف».

لهذا السبب تتصاعد بشكل يكاد يكون متواصلاً عبر مؤشرات قياس الرأى العام الإسرائيلى مكونات التأييد الجماهيرى لسياسات شارون ليس فقط من جانب المنضوين تحت لواء الليكود وإنما أيضًا من جانب المنتمين إلى حزب العمل وحزب شاس؛ لأنها فى رأيهم تمثل انعكاسا صادقًا لإستراتيجية إسرائيل الصحيحة كما يقول حجاى هوبرمان فى صحيفة هتسوفى «١١/ ١٢/ ٢٠٠١م»؛ لأن شارون لم يتخذ أى قرار سياسى أو أمنى تجاه وقف أعمال العنف الفلسطينية وتصفية سلطة عرفات «إلا بموافقة مباشرة من قادة الجيش ومسئولى الأمن والمخابرات ومعهم شمعون بيريز» ويؤكد الكاتب أنه إذا كانت مسئولية اليعازر موفاز عسكرية آنية فإن مسئولية بيريز «هى تحقيق غطاء سياسى أوروبى/ أمريكى للأعمال العسكرية التى تقع فوق الأرض».

ويمكن القول أن بيريز ذا الألف وجه نجح طوال الوقت فى أن يظل على قرب محسوب من السلطة الوطنية الفلسطينية بينما حقق على المستوى الأوروبى فوزًا غير مسبوق عندما تمحورت سياسيات دول الاتحاد الأوروبى مؤخرًا حول مطالبة الرئيس عرفات «بوقف أعمال العنف التى يقوم بها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين وتفكيك مُنظمتىْ حماس والجهاد على اعتبار أنهما يُمثلان الإرهاب والتطرف داخل المجتمع».

فى الاتجاه نفسه يرى غالبية المحللين أن ماطُرح أيضًا من إصرار شارون على تصفية الرئيس عرفات جسديّا لم يكن خيارًا شارونيّا صرفًا «بقدر ما كان تعبيرًا عن اتفاق تحالفى يمثل معظم الأجنحة السياسية والعسكرية والأمنية» بل هُناك من يرى أيضًا أن ما بدا من التزام بما طُرح من تحفظات أمريكية وأوروبية حيال تجاوز الخطوط الحمراء «فى

التعامل تصفويّا» مع الرئيس عرفات ليس إلا نوعًا من التضامن الذى يُعبر عنه هذا التحالف داخل الإدارة الإسرائيلية.

يقول ميرون بنفنستى فى صحيفة هاآرتس «١٣/ ١٢/ ٢٠٠١م» أن خطط التصفية أعدت قبل اتخاذ قرار محاصرة الرئيس عرفات وأن التلازم بين فقرتى القرار المتتابعتين (الحصار / الخلاص) تمت الموافقة عليهما أمنيًا وسياسيًا «أما التوقيت فقد أجل لقياس رد الفعل الداخلى والخارجى ولما جاء التحذير الأمريكى / الأوروبى فى شكل تمسك لا شائبة فيه بعرفات أصدر شارون قراره بتجميد الاستعداد لتنفيذ خطوات التصفية إلى حين».

وربما بسبب هذا التجميد وجد شارون وتحالفه العسكرى والأمنى ضالتهم فى منع الرئيس عرفات من المشاركة فى قُداس ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام فى بيت لحم برغم التدخلات الدولية والعربية التى تكثف خلال ساعات معدودة قبل منتصف ليلة الخامس والعشرين من ديسمبر، هذه الضالة التى أرضت غرورهم وبالذات شمعون بيريز الذى يقول يهودا ليطانى فى صحيفة يديعوت أحرونوت «٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١م» إنه كان الأكثر انتشاءً بهذا القرار والأكثر إصرارًا على عدم الاستجابة للضغوط الدولية والرجاءات البابوية؛ «لأن السماح لعرفات القيام بهذه الخطوة تحت أنظار وأسماع العالم المسيحى الغربى سيمنحه الفرصة الأكبر والأوسع ليقول كلمة يعبر فيها عن السلام الذى تحاربه إسرائيل فى مناسبة عظيمة لها ثقلها السنوى».

فى مقابل حصار رأس السلطة الوطنية نشطت المقابلات السرية والعلنية التى تجرى بين أبو العلاء وبيريز والتى كان آخرها اجتماعهما فى بروكسل لإقرار «مذكرة التفاهم الفلسطينية / الإسرائيلية». وبرغم ما أُشيع فى بداية تسريبها من وجود خلاف بين شارون وبيريز حيالها ورفض الليكود لما تضمنته من نقاط أهمها اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية خلال ٨ أسابيع على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فقد أثبتت الحقائق أن تحالف شارون الأمنى / العسكرى كان على علم بهذه النشاطات وبما تمخضت عنه قبل أن يُشكل ما تسرب منها مادة يتناولها السياسيون والإعلاميون بالتأييد أو الاعتراض.

قال إيزى لايبلر كاتب الرأى فى صحيفة جيروزاليم پوست معلقًا على اعتراف مكتب رئيس الوزراء الإسرئيلى بصحة ما أذيع من «اتفاق إسرائيلى فلسطينى على بدء جلسات تفاوض حول ما توصل إليه كل من شمعون بيريز وأحمد قريع» بعد تكذيب حاد ونفى قاطع استمر عدة أيام «هذه هى السمات الأساسية التى يتصف بها تحالف شارون مع بيريز منذ قَبل الأخير تولى وزارة الخارجية فيما يعرف بحكومة شارون الائتلافية، ذلك التحالف الذى انضم إليه فيما بعد كل من وزير الدفاع وقائد الجيش ورئيس هيئة الأركان ومديرى المخابرات والأجهزة الأمنية».

شارون على ثقة تامة من أن هذا التحالف الذى يَضمه إلى جانب المؤسستين الدينية والعسكرية ووزارة الخارجية يحمى حكومته من جهة ويُحقق له التأييد الشعبى من جهة ثانية ويُبعد عنه صفة التفرد بالسلطة تجاه حكومات أوروبا والإدارة الأمريكية من جهة ثالثة ويَسمح له أيضًا بالتلاعب بالأحزاب السياسية والدينية الداخلة معه فى الائتلاف الحكومى وفق احتياجات الليكود السياسية داخليّا وخارجيّا، فكما نجح أخيرًا فى إبعاد شبح انسحاب الجبهة الدينية من حكومته بعدما أقرت لهم ميزانية الدولة للعام القادم بمعظم ما طالبوا به.. نجح أيضًا فى تفريغ الاقتراع الذى جرى التصويت عليه داخل حزب العمل يوم ١٧ يناير ٢٠٠٢م وفق ما تقدم به يوسى بيلين «للانسحاب فورًا من الحكومة» من مضمونه مقدمًا بعد هالة الضوء التى أحاطت ببيريز فى الأيام الأخيرة والتى وفرت له عوامل نجاح تسويق «مذكرة التفاهم الإسرائيلية الفلسطينية» فى واشنطن قبل أن يتداولها أعضاء الكنيست الإسرائيلى!!.

جريدة الوفد اليومية ـ ٦ / ٢ / ٢٠٠٢م

شارون أشعل حرب المخيمات
فوصلت نيرانها إلى حكومته

يظن أرييل شارون أن اقتحام المخيمات الفلسطينية وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية ومواصلة حصار الإنسان الفلسطينى سيُوقف انتفاضة الأقصى . . وهو ظن خائب ستثبت الأيام مدى فشله . . ويعتقد هو وأركان مجلس وزرائه المصغر أن التصفيات الجسدية الغادرة لأبناء الشعب الفلسطينى ، التى يروح ضحيتها إلى جانب الرموز المناضلة زوجاتهم وأبناؤهم ستردع الباقين وستُرهبهم . . وهو اعتقاد على غير أساس ستثبت همة الشعب الفلسطينى سوء التقدير القائم عليه . ويؤمن اليمين الإسرائيلى أن المزيد من التصعيد العسكرى والعنصرى سيؤديان حتمًا إلى وقف الأعمال النضالية ضد الاحتلال الإسرائيلى الغاصب . . وهو إيمان لم يُحقق نتائجه سواء على أيام نتنياهو أو باراك وأيضًا طوال العام الأول من عمر حكومة شارون ، حيث أثبتت التجارب التى يشهد عليها العالم أجمع أن حق الإنسان الفلسطينى فى حياة حرة كريمة لا يُباع ولا يشترى وأنه سيرى النور مهما طال زمن الانتظار ومهما راح فى سبيله من مناضلين وأبرياء .

باعتراف حكومة شارون والمراقبين الغربيين . . غيرت المقاومة الفلسطينية من أساليبها منذ بضعة أسابيع ، وبعض هذه الأساليب شكل مفاجأة للجميع مثل تفجير دبابة إسرائيلية ومثل إطلاق الصواريخ على المستعمرات ومثل عملية القناص الفلسطينى . . وهؤلاء الذين عَرفوا طريقهم إلى داخل المستعمرات المقامة فوق أرضهم المغتصبة وأولئك الذين أنزلوا بساحة التطرف الدينى أفدح الخسائر . .

يوازى هذا التحول التكتيكى الذى لم تتوقعه إسرائيل انصهار تيارات المقاومة الفلسطينية فى بوتقة الصالح العام فلم تعد هناك مقاومة إسلامية منفصلة عن المقاومة الليبرالية وليس هناك انفراد لفتح أو إقصاء للجبهة او استبعاد للجهاد وحماس، كما توارت ولو إلى حين عوامل الاختلاف التنظيرية والأيديولوچية بين هذه التيارات حول توجهات النضال من أجل الهدف الأكبر وهو التحرير تحت راية فلسطين الواحدة. . وتلاشت فيما بينهم مُبررات ادعاءات أحقية هذا «الطرف» فقط فى الكفاح و«مترادفات تسفيه» ما يبذله «الآخرون».

وبدلاً من أن ترى الإستراتيچية الإسرائيلية فى هذا التغير مزيدًا من الإصرار على تحرير الأرض ومزيداً من الاستعداد للتضحية والفداء والتصميم على الوصول إلى تحقيق الاستقلال وإعلان الدولة وعاصمتها القدس الشرقية يُقربها من الاقتناع بوقف التعامل مع انتفاضة الأقصى عسكريّا وبدء التباحث التفاوضى مع القيادة الفلسطينية، صعدت دولة إسرائيل من إرهابها ومن حملتها العسكرية لقتل الروح النضالية ووقف العمل التحريرى الذى يقوم به أبناء فلسطين جميعًا ودخل جنودها بآلياتهم العسكرية إلى المخيمات ظنّا منهم أن هدم البيوت وقطع الطرق واستهداف العائلات ومدارس الأطفال ومراكز تأهيل المعاقين بنيرانهم سيدفع الشعب الفلسطينى وقيادته إلى رفع راية الاستسلام. . وهذا هو الوهم الكبير. .

شارون ليس أمامه إلا هذا الأسلوب البربرى فى التعامل مع الشعب الفلسطينى الذى تحتل دولة إسرائيل أرضه فقد وعد ناخبوه أنه سيأتى لهم بالأمن والسلام بعد ثلاثة أشهر من توليه المسئولية. . وها هو يمضى أربعة أضعاف هذه المدة فوق كرسى رئاسة الوزارة بدون أن يحقق أى شىء مما تعهد به وأصبح تعامله الدموى مع المقاومة الفلسطينية كما يراه الإعلام الغربى (دفاعًا عن مجموعة من المستعمرات التى زرعت فى قلب أراضى الضفة وغزة المحتلة). حتى اقتحام المخيمات الصامدة لم يُحقق أهداف شارون العنصرية فقد سقط من جنود الاحتلال عدد أكبر مما كانت تتوقع قيادة القوات المسلحة الإسرائيلية وتصاعدت من داخل الكنيست أصوات تُندد بهذه العمليات التى لم تحقق الهدف من ورائها مما دفع بشارون إلى الإعلان صراحة أن (إسرائيل فى حالة حرب ويجب أن نتوقع الأسوأ) فاتحًا الباب للاعتراف رسميّا فى

المستقبل القريب بمزيد من القتلى بين صفوف قواته المسلحة نتيجة إصراره على اتباع إستراتيچية أثبتت الأيام القليلة الماضية فشلها . .

لا أوافق البعض على الاستنتاج الذى توصل إليه بعد إعلان وزير خارجية أمريكا كولن باول أن (قيام شارون بإحصاء الشهداء من الفلسطينيين لن يؤدى إلى نتيجة) إن هذا العتاب الأمريكى الرقيق يُمثل تحولاً جذريّا فى توجهات إدارة الرئيس بوش الابن فيما يتعلق برؤيتها للأزمة القائمة فعلاً بين إسرائيل وشعب فلسطين المُحتل ؛ لأنه لابد من أن تكون هناك خطط واضحة لوقف التنكر الأمريكى لحقوق الإنسان فى الضفة وغزة وليس عتابًا رقيقًا . .

لا بد أن يكون هناك اعتراف أمريكى عملى بأن ترك الحبل على غاربه لشارون كان خطأ فادحًا يَستدعى عملاً لا عتابًا . . لا بد من الإقرار بأن التخلى عن مصالح أطراف عربية لها وزنها لصالح السياسات الإسرائيلية لم يُحقق أى نتائج تُذكر فيما يتعلق بالسلام والاستقرار فى المنطقة وأن البديل هو التعاون الواقعى مع هذه الأطراف لتحقيق ما لم يَتحقق طوال عام ٢٠٠١م . .

أما تطييب خاطر المناضل الفلسطينى الحر بالكلام فلا يُقدم ولا يُؤخر وغض الطرف عن المجازر التى يتعرض لها يوميّا الأبرياء والأطفال والمعاقون والسكوت على حرب المخيمات التى أعلن شارون من فوق منبر الكنيست الإسرائيلى حتمية القيام بها وتقديم التعازى فى شهداء المذابح الجماعية وصم الآذان عن ترك قوات إسرائيل العسكرية المصابين بلا إسعافات حتى يُلاقوا حتفهم ومنعها سيارات الإسعاف ومنظمات الإغاثة من القيام بواجباتها وتركها أجسام الشهداء من دون دفن ، فلن تزيد الفلسطينى إلا إصرارًا على مواصلة المقاومة .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٢ / ٣ / ٢٠٠٢م

مذبحة جنين . .
شهادة على دموية إسرائيل

كان الوقت فجر يوم ٣ من شهر إبريل ٢٠٠٢م عندما تمكنت مجموعة من جنود جيش الاحتلال الإسرائيلى من التسلل إلى داخل مخيم جنين بعد حصار دام عدة أيام، وكانت الخطة أن تتقدم هذه المفرزة بقوة نيران كثيفة وحارقة لكى تُجبر المسلحين الفلسطينيين على التقهقر باتجاه كتيبة الدبابات الإسرائيلية التى كانت تحاصر المخيم من الطرف الآخر لكى تحصدهم . . لكن نداء الله أكبر حول المنطقة من حول جنود الاحتلال الغاصبين إلى قطعة من الجحيم جعلتهم يطلبون وقف القتال إلى حين يتمكنون من نقل قتلاهم وأيضا لتبديل خطتهم الإجرامية إلى ما وصف بعد ذلك بأنه أبشع ما وقعت عليه العين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

استدعى التبديل إدخال سلاح الجرافات الفتاك إلى المنطقة وبدلاً من أن يسير جنود إسرائيل الأبطال من بيت إلى بيت صدرت لهم الأوامر بأن يسيروا فى حماية آلات الهدم العملاقة التى يمتلكها سلاح المهندسين، حيث تقوم بتقويض المنازل والمبانى والمنشآت على ساكنيها ثم يقوم الجنود الأشاوس بالإجهاز على من بقى منهم على قيد الحياة . . وتتكرر العملية فى اليوم التالى بعد أن تكون الطائرات قد صورت المخيم على مراحل قبل التقويض وبعده لتحديد مسار عملية الهدم التالية . . وهكذا .

تقول تانيا رينهارت فى صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢١ إبريل : «كان لمعركة جنين العسكرية وجه إعلامى لا يقل خطورة عما شهدته من قتال ضار، مما اضطر الحكومة والجيش إلى التمسك بعدد من المبادئ الحديدية . . المبدأ الأول عدم السماح لأى وسيلة إعلامية باختراق الحصار إلى داخل المخيم فى وقت اشتعال المعركة مهما كلف هذا الأمر تحت شعار أن ما يتسرب الآن إلى العالم الخارجى سيُصيب إسرائيل

بأفدح الأضرار، المبدأ الثانى السيطرة التامة على وسائل الإعلام المحلية حتى لا تتخفى لصالح طرف آخر وتتربح من وراء تسربها إلى داخل جنين فى خفاء. . المبدأ الثالث تشكيل هيئة إعلامية تنقل رسالة يومية إلى الإعلام الداخلى والخارجى معًا» . .

هناك إصرار على الإشارة إلى ما جرى فى جنين على أنه قتال «كلف قوات إسرائيل المسلحة عدداً من القتلى والجرحى وبعض الأضرار التى يُمكن معالجتها لاحقًا» . . تقول تانيا رينهارت: «صحيح كانت هناك أوامر بإطلاق النار بغزارة على كل نافذة فى كل مبنى» .

أما الكاتب سيفر بلوتسكر فقالها صراحة فى الصحيفة نفسها: «الحديث عن مذبحة فى جنين محض دعاية فلسطينية» ولم يكتف بذلك بل ادعى بأسلوب يخلو من الشرف والمصداقية أن تزايد عدد القتلى بين سكان المخيم يرجع إلى أن «إخوانهم استخدموهم كدروع بشرية»، ونفى أن تكون جرافات سلاح مهندسى القوات المسلحة الإسرائيلية هى التى هدمت المبانى فوق ساكنيها بل ادعى بقبح شاذ: «أن المقاتلين هم الذين وضعوا كمية من العبوات الناسفة فى البيوت السكنية وهدموها على من فيها» . .

أما ناحوم برنياع فكان صادقًا فى توجهاته حيث خاطب قيادة إسرائيل العسكرية قائلاً: «عندما سيخرج الجيش من المدن سيُحاول الفلسطينيون تكبيد إسرائيل ثمنًا باهظًا؛ لأنهم يعتزمون تجميع جثث القتلى معًا فى قبر جماعى واحد وعرضهم على العالم كضحايا مذبحة جماعية على نمط صبرا وشاتيلا للإيحاء بأن إسرائيل مجرمة حرب» .

كانت إسرائيل تعتبر دخول قواتها إلى الضفة الغربية نزهة ولكن عندما اشتدت المقاومة الباسلة داخل المخيم حتى فى ظل الحماية التى توفرها الجرافات العملاقة، أشركت قيادة الحملة العسكرية طائرات الأباتشى فى المعركة، حيث كانت تقوم بنسف المبانى لتوسع الطريق أمام آلات الهدم التى كانت تدوس فى طريقها كل ما يعترضها من ركام وإنسان لا فرق. يقول عوفر شيلح: «كان القادة الميدانيون يقومون ـ عبر مكبرات الصوت ومن خلف الجرافات ـ بإنذار المتحصنين داخل البيوت وعندما يَرفضون الاستسلام يتصلون بالطائرات المروحية التى تحوم فى المنطقة فتقوم بقصف المبنى» .

تندم إسرائيل على رفع حظر التجول عدة ساعات يوميّا لكى يقوم السكان الذين احتلت أرضهم مرة ثانية بشراء ما يلزمهم من دواء وغذاء؛ لأنها تدعى أنهم يقومون

بأعمال شغب «تضطرها» إلى إعادة الحظر مرة ثانية، يقول عوفر شيلح: «ومع استئناف الخروج من المنازل المحاصرة يكتشف جنود وحدة الصاعقة فى مدينة نابلس أن بعض المواطنين لم يكتفوا بشراء ما يلزمهم بل عادوا إلى تفخيخ المنازل التى ما زالت قائمة مما جعل القادة يندمون على بادرة حسن النية». ويدعى قائد فرقة الصاعقة التى تحاصر نابلس أن قواته عثرت تحت قرية القصبة على أنفاق كثيرة تحت الأرض تُستخدم لإخفاء العبوات الناسفة والأسلحة ولكنه لم يأمر باقتحامها، خشية أن تكون مفخخة.

الشهادات الحية على عنصرية إسرائيل ودمويتها تتوالى، فرغم مرور أسابيع على توقف مذبحة جنين، ما زالت أيدى الأهالى العارية تعثر على جثة شهيد مدفونة فى حفرة أعدها جيش الاحتلال على عجل.. المطلوب الآن توثيق هذه المذبحة.

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢م

مجزرة غزة . .
مع سبق الإصرار والترصد

تبارت معظم الصحف الإسرائيلية فيما بينها لإكساب شرعية على مجزرة غزة، التى وقعت ليلة ٢٢ يولية ٢٠٠٢م اتساقًا مع أجواء التطرف التى تعيشها الدولة اليهودية وامتثالاً لضريبة التبعية لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى التى تفرض عليها العداء والتحريض ضد العرب عمومًا والشعب الفلسطينى على وجه الخصوص.

بداية نقول إنه عندما وضع قائد الطائرة المقاتلة إف / ١٦ المكان الذى ينام فيه الشهيد صلاح شحادة وأسرته فى دائرة التصويب تمهيدًا لإلقاء قنبلته التى تزن طنًا من المتفجرات، كان رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الدفاع الإسرائيلى شخصين فى رجل واحد هو أرييل شارون. قبل المجزرة بثلاثة أيام فقط توجه بنيامين بن اليعازر إلى لندن لقضاء إجازة شخصية!! لا أحد يدرى هل بدافع الراحة أم بدافع ترك المسئولية المزدوجة فى يد من يَملك اتخاذ قرار دموى بالتصفية يحق له بحكم الصلاحيات أن يُغلفه بأكاذيب سياسية تُمكنه من تنفيذ قرار اغتيال الأطفال والنساء والكوادر الفلسطينية بمفرده وبالكيفية التى يُحبها على حد قول أحد الصحفيين الإسرائيليين.

يرتب المحلل الصحفى بن كسفيت عملية تصفية القادة الفلسطينيين على يد قادة الجيش الإسرائيلى فى مقال مطول له بصحيفة معاريف قبل نهاية الشهر الماضى على النحو التالى: الخطوة الأولى حيث يوضع اسم الكادر الفلسطينى على قائمة المطلوبين التى تُطرح على المجلس السياسى الأمنى الذى يتشكل من الوزراء الأمنيين ورؤساء القطاعات الأمنية العسكرية والاستخبارات وذلك بغرض الحصول على موافقة عامة على وضع الترتيبات لتصفيته جسديّا.

الخطوة الثانية تقوم على تنفيذ خطة ميدانية للخلاص منه، حيث تقوم الأفرع الداخلة فى هذه العملية كل وفق مسئولياته بوضع «خطة تفصيلية ومرتبة» لقتله تعتمد

على المعلومات الاستخبارية التى توفرها المصادر الفلسطينية المتعاونة والعناصر الإسرائيلية المدسوسة فى الوسط الفلسطينى والأجهزة الإسرائيلية المتخصصة . . يلى ذلك تحديد وسيلة تصفية أصلية ووسائل أخرى احتياطية ويلحق بكل منها الاشتراطات المطلوبة لنجاحها والعراقيل التى يُمكن أن تقف فى طريقها ، وبعد أن توافق الأطراف المشاركة فى إعداد هذه الخطة على ما تم التوصل إليه تُقدم إلى وزير الدفاع للمصادقة عليها . . وفى بعض الأحيان يحتاج الأمر إلى مصادقة رئيس الحكومة إذا كانت الشخصية المستهدفة ذات ثقل سياسى .

الخطوة الثالثة هى مرحلة التنفيذ التى تعتمد اعتماداً كليّا على أحدث المعلومات وأدقها التى توفرها أجهزة الشاباك والاستخبارات العسكرية على مدار الساعة حتى يتم اختيار التوقيت الأنسب والأكثر توفيراً لفرص نجاح عملية التصفية بالشكل المطلوب ، ويُشترط قبل إجراء العد التنازلى أن يُخطر وزير الدفاع ورئيس الوزراء بالاستعداد لتنفيذ العملية .

يقول راديو الجيش الإسرائيلى أن وزير الدفاع «رفض لسبع مرات خلال الخمسة أشهر الأخيرة تنفيذ عملية تصفية صلاح شحادة ؛ لأن أجهزة الأمن كانت تُخبره بأن أحد أفراد أسرته موجود معه فى المكان نفسه» وعندما سافر إلى لندن ترك وراءه مصادقة مبدئية باغتياله «بشرط أن تكون العملية نظيفة» .

يلقى الإعلام الإسرائيلى الذى يمثل ذراعًا قوية فى عجلة الدعاية الشارونية بتبعة مقتل الأطفال والنساء والأبرياء على كاهل الشهيد صلاح شحادة . . كيف؟ تقول غالبية الصحف الإسرائيلية حتى التجارية منها «حرص شحادة على إحاطة نفسه منذ عدة أسابيع بجدار حى من النساء والأطفال ، حتى عندما كان يجلس للتخطيط لعمليات اغتيالية كان يحرص على حضور بعض النساء والأطفال ويحرص على أن تشاهده الأعين والأجهزة فى هذه الوضعية التى يتحدى بها إسرائيل» .

يقول بن كسفيت إن الشهيد صلاح شحادة لم ينم فى شقته الأصلية عندما حانت ساعة التنفيذ وإنما بات ليلته فى بناية أخرى «غير ملائمة للضرب بالمروحيات كما كان مقرراً ، لذلك كان لا بد من حصول القوة الجوية المُنفذة على تصديق باستخدام الطائرة إف / ١٦ وبإطلاق قنبلة زنة طن وليس صاروخ جو / أرض . . لماذا؟ . . يقول

الصحفى الإسرائيلى «لضمان ألا يخرج صلاح من عملية تصفيته سالمًا ويواصل أعماله العدوانية ضد دولة إسرائيل وشعبها».

إسرائيل كانت تستهدف صلاح شحادة منذ فترة طويلة؛ لأنه ـ على حد تعبير الإعلام الإسرائيلى ـ «كادر أمنى خطير وعقلية عملية مرتبة وشخصية قادرة على التأثير والإقناع والتجنيد والتخطيط والابتكار»، لكن عجلة هذا الاستهداف تسارعت بعد أن «نجح الشهيد فى إعادة بناء البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية فى الضفة وبدأ فى شن هجمات انتحارية كانت إسرائيل تظن أنها قضت عليها بعد اجتياحها لمدن وقرى الضفة وارتهانها للآلاف من الشباب الفلسطينى». . يقول الصحفى نير برعام «بعد عمليتى عمانويل الانتحاريتين قرر رئيس الأركان أن يتولى الجيش إيقاف نشاط شحادة بتصفيته جسديّا فى أسرع وقت ممكن».

الصورة التى رفعت لرئيس الوزراء بعد الموافقة على استخدام طائرة مقاتلة من طراز إف / ١٦ تقوم بإلقاء قنبلة زنة طن تؤكد أن البناية التى سينام بها صلاح شحادة وأسرته تقع ضمن حى سكنى مُكتظ بالسكان الآمنين الأبرياء. . وأن البناية ستدمر عن آخرها وسيُدمر من حولها عدد لا يمكن حصره من المبانى. . وأن اختيار قنبلة من وزن طن أفضل من اثنتين كل منهما نصف طن أو أربعة كل منها ربع طن حتى يمكن تلافى نسبة الخطأ إلى أقل قدر مهما كانت الظروف والملابسات.

بعد اجتماع جُهز له مساء السبت ٢٠ من شهر يولية وشارك فيه كل المسئولين عن تنفيذ خطة تصفية الشهيد صلاح شحادة صادق أرييل شارون بصفته الازدواجية على العملية ضاربًا عرض الحائط بكل ما يمكن أن يترتب عليها من قتل للأطفال والأبرياء والنساء. الأدهى من ذلك أنه هَنأ قواته المُعتدية على قيامها بهذه العملية التى كانت فى رأيه «من أكثر العمليات نجاحًا مثلما كانت حرب لبنان أكثر حروب إسرائيل عدالة» على حد قوله.

كان شارون يعرف بظروف الاكتظاظ السكانى فى هذا الحى من قطاع غزة. . وكان يعلم أن الشهيد شحادة يقضى ليلته بين أفراد أسرته وعدد من أقاربه. . وكان يعلم أن اختيار التوقيت تم وفق معلومات تقول إنه اعتاد الخلود إلى الراحة بعد صلاة العشاء الأخير بقليل. . وكان يعلم أن اختيار الطائرة المقاتلة إف / ١٦ لضمان أكبر قدر من دقة التصويب، التى تعتمد على أعلى تقنية يملكها سلاح الجو الإسرائيلى. .

وكان يعلم أن رُبع المواد المتفجرة يكفى لهدم البناية التى ينام فيها الشهيد على من فيها، لكنه لإصراره على النهج الدموى العنصرى الاستعمارى قرر الموافقة على التنفيذ معتبراً أن استشهاد العشرات إلى جانب الكادر الفلسطينى المُستهدف فيه إزكاء لروح الانتماء القومى التى يحتاج إليها الشعب الإسرائيلى بعد عامين من الفشل فى إطفاء روح انتفاضة الأقصى، الشريفة..

إصرار شارون على تحقيق نصر ضد إرادة الشعب الفلسطينى وتربصه بالقيادات والزعامات التحريرية الفلسطينية والتخطيط لتصفيتها جسديّا يحمل فى طياته نظرة استعلاء وعنصرية ليست غريبة على الدولة اليهودية منذ قيامها اغتصاباً فوق أرض فلسطين وهو دليل عملى آخر تقدمه للعالم الغربى إذا كانت لديه بقية من قيم إنسانية على حضارة إسرائيل النيرة المتقدمة التى يُدافع عنها ويحتضنها ويحميها!! إنه إصرار على المجازر مع سبق الإصرار والترصد فى الماضى وفى الحاضر وفى المستقبل.

جريدة الوفد اليومية ـ ٥/ ٨/ ٢٠٠٢م

انتبهوا... شارون يخطط من الآن لإطالة أمد النزاع الدموى

على أثر اندلاع انتفاضة الأقصى الشريف منذ أكثر من عامين تحولت المناطق الفلسطينية المُحررة إلى معاقل عنصرية لسكانها العرب حيث لم يَعد فى مقدور أى من أبناء الشعب الفلسطينى أن يتحرك إلا فى نطاق لا يزيد على نصف كيلو متر دون أن يعترضه موقع عسكرى احتلالى أو ثكنة للدفاع عن مستعمرة إسرائيلية مقامة فوق أرضه، أو طلقات رصاص تودى بحياته أو صاروخ ينسف البناية التى يقطن بها على من يشاركه السكنى فيها من أطفال ونساء وشيوخ.

النقاء الإسرائيلى الديمقراطى المصطنع الذى تروج له بعض الأقلام والدعايات لا يجب أن يُخفى عن أنظارنا وعقولنا سياستها الاحتلالية ضد الشعب الفلسطينى داخل أراضيه التى أصبحت تعتمد طوال أكثر من عامين على المروحيات والصواريخ الأرضية والجوية والبحرية.. فهى على سبيل المثال:

ـ تقرر له متى يجرى انتخاباته البلدية والتشريعية وأين تشارك فيها تجمعاته.

ـ تحدد له مسبقًا النتائج التى لن تَرضى بأقل منها فى ضوء هذه الانتخابات، وكلها تدور حول التسبيح بحمد إسرائيل وتقديم الشكر لأمريكا.

ـ ترتب له مكان انعقاد ما بقى من مجلسه التشريعى وتحدد عسكريّا من يشارك فى اجتماعاته ومتى يصل وكيف يتم الإفراج عنه.

ـ تتدخل فيمن يتولى رئاسته وفق منظومة من الأفكار التى تعتقد أنها تناسب العلاقة الحالية والمستقبلية بين الطرفين.

ـ تحرم وتمنع التكتلات الفلسطينية شرعية التواجد فى الساحة الفلسطينية بشريًا باغتيال الكوادر السياسية أو الإبقاء عليها وبنسف (المقار) السكنية والإدارية أو تركها قائمة.

يقول الكاتب «ب. ميخائيل» فى صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «إن هذا الواقع الذى استمرأه شارون وحكومته الوطنية لفترة من الزمن فى ظل تعتيم إعلامى مُخز مُتعمد من جانب أمريكا وبعض الدول الأوروبية زين لهم «البدء بحملة عويل تشكو من شر الفلسطينيين والعرب وانعدام نزاهتهم وتكرر بكلمات فارغة من المضمون مساوئ تدخلهم فى تقرير مصير الانتخابات الإسرائيلية العامة القادمة». الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن هذا العويل لا ينصب فقط على عرب الضفة والقطاع وإنما يتوجه بشكل مباشر إلى عرب ٤٨ بإسرائيل؛ لأن التيار اليمينى يُدرك تمامًا حجم ما سيصيبه من خسائر لو تمكن مليون عربى من سكان إسرائيل من توظيف صوتهم الانتخابى علانية فى اتفاقات حزبية وتعهدات سياسية تشهد عليها الديمقراطيات الدولية.

وعندما يُلوح شارون بورقة الدولة الفلسطينية خلال لقاءات الدعاية الانتخابية بين مؤيدى تجمع الليكود والأحزاب الدينية، فإنه يحرص على تأجيج مشاعر من يستمعون إليه تجاه «الجار السيئ» الذى يُحاول أن يجد له مكانًا إلى «الجوار الديمقراطى الوحيد فى الشرق الأوسط» لكى يحصل منهم على تفويض بمحاصرة هذا الكيان حتى لا يُمثل مصدر تهديد للمجتمع الإسرائيلى الديمقراطى ونظام حكمه عند قيامه.

يُخطط شارون لقيام «دولة ممسوخة» بلا حدود وبلا إمكانات وبلا موارد مائية وبلا قوة عسكرية لحمايتها.. يخطط دون أن يُفرط فى المستعمرات التى تمزق أوصال هذه الدولة أو يقلل من حجم هيمنة إسرائيل عليها، خاصة أن رفع شعار «الدولة الفلسطينية» سيقرب بين الليكود وحزب العمل مما يمنحه فرصة تشكيل حكومة وطنية تواصل مسيرة الصراع الدموى التى بدأها منذ ثمانية عشر شهرًا!!.

يقول «نداف أيال» فى صحيفة معاريف «إذا كان متسناع قد استطاع بعد أن فاز برئاسة حزب العمل أن يدفع يوسى بيلين إلى الانضمام ولو مؤقتًا إلى حزب ميرتس اليسارى، فلا بد أن نتوقع من شارون أن يُقنع القطاعات الأوسع من الشعب الإسرائيلى بقدرته على احتواء أى كيان فلسطينى ومواصلة الهيمنة عليه».

من المتوقع فى حالة فوز شارون بتشكيل الوزارة الإسرائيلية القادمة أن يُصعد من المواجهات العسكرية اليومية بين قواته المسلحة وأجهزته الأمنية وبين المقاومة الفلسطينية بكل تياراتها . . ومن المتوقع أن تعلن الإدارة الأمريكية بعد زيارته الرسمية لواشنطن على أثر تشكيل وزارته الجديدة أنها تؤيد هذا التصعيد؛ لأنها تعتبره دفاعًا عن النفس . . ومن المتوقع أن يعلن الطرفان فى بيان رسمى لهما أن «البدء فى التفاوض الثلاثى لأجل تحديد مراحل المباحثات المقبلة لإقامة الدولة الفلسطينية لن يبدأ إلا بعد توقف تام وكامل وشامل لكل ما من شأنه أن يعكر صفو وأمن واستقرار الشعب الإسرائيلى» .

جريدة الزمان اليومية – ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٢م

موفاز يعترف باغتيال الشهيد إبراهيم مقادمة ..
أين المنظمات الحقوقية ؟!!

تدل عملية التصفية التى تعرض لها أحد أبرز القادة السياسيين فى حركة المقاومة الإسلامية «حماس» الشهيد طبيب الأسنان إبراهيم المُقادمة أن التخطيط لها وتنفيذها لم يكن عشوائيّا بل كانت وراءه أهداف إرهابية دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى وضعه فى بؤرة اهتمامها منذ بضعة أشهر إلى أن تمكنت قواتها المسلحة يوم ٨ مارس ٢٠٠٣م من ارتكاب جريمتها بدم بارد وعلق عليها وزير دفاعها بدم أكثر برودة!! .

الشهيد إبراهيم مُقادمة تربى وعاش فى مخيم جباليا وبدأ مراحله التعليمية بمدارس وكالة غوث اللاجئين بقطاع غزة، وبعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الثانوية بتفوق التحق بكلية طب الأسنان جامعة القاهرة . . انضم فى منتصف العشرينيات من عمره إلى حركة الإخوان المسلمين وبعد عودته على أثر انتهاء دراسته الجامعية أصبح واحدًا من قادتها ومن المقربين من الشيخ أحمد ياسين ـ رحمه الله ـ الذى أسس حركة حماس .

أنشأ إبراهيم مُقادمة مع بعض رفاقه من الجهاز العسكرى لحركة الإخوان فى غزة، واعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلية لأول مرة عام ٨٤ بعد أن اتهمته بتشكيل جهاز عسكرى معاد لإسرائيل وبتهريب الأسلحة وإمداد الجماعات الإرهابية بها، كما اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية لأسباب مختلفة عام ٩٦ .

منذ بداية التسعينيات شددت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة الوطنية باعتقاله وتقديمه للمحاكمة بتهمة النضال ضد الاحتلال، وأعلن بنيامين نتنياهو رئيس

الوزراء الإسرائيلى الأسبق فى خطاب عام له أن جهاز «الشاباك» قدم طلبًا إلى الرئيس عرفات لملاحقة هذا الإرهابى الذى يَستهدف قتل الشعب الإسرائيلى وتقديمه إلى المحاكمة وسجنه فى مكان أمين.

وضعت أجهزة الأمن الإسرائيلية اسم إبراهيم مُقادمة على رأس القوائم التى أعدتها للمطلوب تصفيتهم جسديّا بأى من الوسائل التى برعت فيها ويقال إنها فشلت عدة مرات فى تحقيق هدفها هذا، إلى أن تمكنت طائرة مروحية من رصد حركته بتعاون مع عناصر مدسوسة على صف النضال الفلسطينى وأطلقت على السيارة التى كان يركبها ثلاثة صواريخ جو أرض دمرت ومزقت جسده هو وثلاثة آخرين كانوا معه فى السيارة نفسها.

يقول الخبير الإستراتيچى يوئيل ماركوس «هل قرار تصفية إبراهيم مُقادمة الذى اتخذه وزير الدفاع السابق سيقضى على الإرهاب؟.. ماذا فعلت إسرائيل عندما قررت اغتيال المهندس يحيى عياش عام ٩٦؟.. ألم تُؤد هذه العملية إلى وقوع مزيد من العمليات التخريبية داخل حدودها؟ وكانت إحداها سببًا مباشرًا فى هزيمة العمل وفوز الليكود، لن يوفر قتل واغتيال القيادات الفلسطينية الأمن والاستقرار لإسرائيل بل سيجر علينا عمليات جديدة؛ لأننا ببساطة نُشجع على ميلاد قيادات جديدة لديها الحافز الأقوى على مواصلة المسيرة وفى يقينى لن يوقف هذه الحرب الدائرة سوى أن تجد إسرائيل لنفسها مخرجًا سياسيًا للموقف الذى أوجدت نفسها فيه».

قال شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلى لمذيع راديو الجيش تعليقًا على عملية التصفية: «لإسرائيل كل الحق فى استهداف كل من تورط فى عمليات إرهابية ضد الشعب الإسرائيلى، ومُقادمة بالذات يداه ملوثتان بدماء الأبرياء منذ سنوات طويلة»، وأكد أن مخطط الخلاص من النشطاء والمناضلين الفلسطينيين سيَستمر إلى أن «توقف الأعمال العدوانية التى يتعرض لها الأبرياء من أبناء المجتمع الإسرائيلى».

ربطت أجهزة الأمن الإسرائيلية بين أسلوب تنفيذ العملية الاستشهادية التى تعرضت لها سيارة نقل ركاب بمدينة حيفا قبل استشهاد مقادمة وبين المخطط الذى تعرفه عن أساليب المقاومة التى تتبناها حركة حماس، وتصورت أن خلاصها من هذا القائد سيحقق لها مجموعة من الأهداف مرة واحدة.. من بينها إضعاف أعمال المقاومة

الفلسطينية ضد الاحتلال وبث اليأس والإحباط فى نفوس الفلسطينيين واستعادة بعض الثقة فى قدرات الأمن الإسرائيلية وفق الرؤية التى تتمسك بها حكومتىْ شارون الأولى والثانية والقائمة على وقف النضال واستمرار الاحتلال والتسويف فى التفاوض.

النظرية العسكرية التى يقوم عليها المفهوم الإستراتيجى لحكومة أرييل شارون التى يقوم شاؤول موفاز بتنفيذها حرفيّا تقوم على حرمان الجانب الفلسطينى من إحراز أى مكسب سياسى نتيجة استخدام الأساليب النضالية، والإيحاء فى الوقت نفسه على المستويين الداخلى والخارجى بأن الطرف الآخر «يصر على القيام بأعمال إرهابية بهدف إطالة زمن الحرب التى تقف أمامها الحكومة الإسرائيلية بالمرصاد لكى يفرض عليها تنازلات ليست فى صالح أمن المواطن الإسرائيلى».

يقول السياسى الإسرائيلى دانى روبنشتاين فى مقال نشرته له صحيفة هاآرتس فى أوائل شهر مارس ٢٠٠٣م «يقوم جهاز الدفاع اليوم بتطبيق سياسات أمنية مثل الحصار وفرض حظر التجول والتصفية الجسدية، هى فى مجملها أشد قسوة مما كان يطبقه فى السنوات الأولى لميلاد دولة إسرائيل»، ويؤكد ذلك قائلاً: «لقد فُرض حظر التجول على مائة ألف من سكان مدينة نابلس بسبب وجود ثلاثة مطلوبين رفضت السلطة والأهالى المشاركة فى البحث عنهم وإلقاء القبض عليهم».

تعليقًا على مقتل جنديين إسرائيليين على يد زملائهما فى منطقة جبل الخليل يتساءل جدعون ليڤى فى الصحيفة نفسها «يُعد مقتل هذين الجنديين دليلاً ساطعًا على أن سياسات عظمة القوة الممثلة فى مخطط القتل العشوائى، التى يُنفذها الجيش الإسرائيلى للقضاء على الناشطين الفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى سيف مسلط على رقاب أصحابها؛ لأن أفراد القوات المسلحة المنتشرة فى داخل مدن الضفة وخارجها وحول قطاع غزة أصبحوا فى حالة من التشتت والعصبية لا مثيل لها، واليوم قُتل جنديان وغداً تدور الدائرة على الضباط الصغار ومن بعدهم الكبار». ويطالب بوقف فورى لكافة العمليات العسكرية التى تتم ضد سكان الضفة وغزة؛ لأن حل معضلة الصراع فى رأيه يجب أن يكون «سياسيّا بالدرجة الأولى وتفاوضيّا وفق أسس معلنة لجميع الأطراف».

الحرب التى تشنها إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية منذ عامين ونصف العام تتم بالتنسيق بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع دون المرور على المؤسسة الديمقراطية التى يطلق عليها الكنيست، ومازالت حكومة إسرائيل تعتبر نفسها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة.. يعترف وزير الدفاع الإسرائيلى علنًا وبلا مواربة بأن تصفية إبراهيم مُقادمة تمت بقرار من أجهزة الدولة الأمنية ولا تتحرك منظمات حقوق الإنسان لمجرد الإدانة وهى التى تتصيد للحكومات العربية أى شىء وكل شىء..

تُصر حكومة شارون علنًا ومن فوق كل منابرها السياسية والإعلامية على استكمال تصفية القادة والنشطاء برضا ومباركة من الإدارة الأمريكية التى لا ترى ذلك منافيًا للقيم والأخلاق التى جيشت من أجلها ربع مليون جندى للإطاحة بالنظام الحاكم فى بغداد؛ لأن الشعب العراقى الذى لم يتحرك للخلاص من ديكتاتورية نظامه الحاكم بالوسيلة نفسها التى تتبناها حكومة أرييل شارون للخلاص من مناضلى الشعب الفلسطينى.. ولم نسمع من الرئيس چورچ دبليو بوش الابن وأركان حكومته سوى مزيد من المطالب التعجيزية للسلطة الوطنية الفلسطينية!!.

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٣م

إسرائيل لم تتنازل عن شىء..
مخطط تفكيك المنظمات التحريرية
هو الهدف الأساسى وليس السلام!!

انتهت زيارة محمود عباس إلى البيت الأبيض وعاد بالكثير من التطمينات والوعود وربما القروض والهبات.. كما انتهت زيارة أرييل شارون إلى القبلة نفسها وعاد بالكثير الذى يَدعم إستراتيجية إسرائيل مع أمريكا التى لم ينس الرئيس الأمريكى أن يشير إليها بشكل قاطع ومحدد «أمريكا حريصة على أمن إسرائيل.. أمريكا مسئولة عن أمن الدولة اليهودية»!!..

استمع الرئيس الأمريكى بشكل جيد لمحمود عباس بصفته أول رئيس وزراء لحكومة فلسطينية وباعتبار أنه أكبر مسئول فلسطينى يزور مكتبه منذ اندلاع انتفاضة التحرير فى سبتمبر ٢٠٠٠م، ولكنه لم يتعهد بـ«القيام بفعل إيجابى» أو «الترتيب لخطوة مؤثرة» دعمًا لمطالب الشعب الفلسطينى التى حملها إليه أبو مازن..

لم يتعهد چورچ بوش الإبن بموقف جاد لوقف حركة الاستعمار الاستيطانى فى الضفة الغربية وكل ما قاله إنه «يُجاهر دائمًا بمعارضته لمواصلة بناء المستوطنات»..
وماذا فعلت هذه المجاهرة؟.. كما لم يتعهد بموقف حاسم من عملية تشييد الجدار الفاصل الذى وصفه بأنه مثل الأفعى، ونشك فى أنه أدرك حجم المعاناة التى بدأت تنعكس على حياة أبناء الشعب الفلسطينى من جراء حركة استكماله، التى تتواصل ليل نهار.. أما إطلاق سراح السجناء والمعتقلين فقد اكتفى بمن أطلقتهم حكومة شارون ولم يلتفت إلى الإحصاءات التى أكدت إلقاءها القبض على حوالى ثلاثمائة قبل أن تُفرج عن الـ ٥٤٠ الذين وعدت بهم!!.

ناهيك عن الحديث حول حق العودة الذى تكفله الشرعية الدولية للفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم منذ ما قبل عام ٤٨ وحدود الدولة المُزمع قيامها بعد عامين ومستقبل القدس الشرقية . . . إلخ .

أنصت الرئيس الأمريكى جيداً لأرييل شارون الذى يزور واشنطن للمرة الثامنة منذ أن بدأت إدارته الحالية تولى مسئولياتها ، وتوافق معه على كل شىء تقريباً ولم يتعهد بأى خطوة تعكر صفو العلاقات بين البلدين . . حتى مسألة الجدار التى أعلن أنه يُعارضها أرجأ مناقشتها مع رئيس الوزراء الإسرائيلى بعد أن أصر هذا الأخير على أنها جزء أساسى من خطط ضمان الأمن والاستقرار لأبناء بلاده .

أنصت الرئيس الأمريكى إلى كل ما جاء به شارون داخل الملفات الأمنية والسياسية التى أحضرها معه من تل أبيب والتى ناقشها رئيس الوزراء الإسرائيلى مع كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى قبل أن يتقابل مع چورچ بوش الابن ، وصدق الدعاوى التى تضمنتها الأفكار الإسرائيلية :

ـ صدق أن الجدار لا يَضر الشعب الفلسطينى وأنه سيمنع بنسبة ٩٥٪ الهجمات التى تُشن ضد أبناء الشعب الإسرائيلى الأبرياء ، وهذا هو الهدف الأسمى .

ـ صدق أن المنظمات النضالية التحريرية الفلسطينية إرهابية ويجب أن يتم تفكيك بنيتها التحتية بشريّا وتسليحيّا قبل أن تبدأ أولى خطوات تنفيذ خارطة الطريق ، وهذا هو الهدف الأسمى .

ـ صدق أن هدنة الثلاثة أشهر القائمة حاليّا يجب أن تُعد من باب اختيار النوايا الفلسطينية فإذا تواصلت إلى نهايتها ، يجب أن تُمدد لفترة أطول كاختبار للقدرة على الوفاء بالعهد .

ـ صدق أن تقصير إسرائيل فى القيام بما التزمت به لا يَضر خطوات السلام ، التى تعمل واشنطن على إقرارها ، فقد تعود العرب على ذلك . . المهم أن يلتزموا هم بما تفرضه عليهم تل أبيب وواشنطن فهذا هو الأهم .

ـ صدق أن فتح المعابر ورفع الحصار سَيجلب على إسرائيل المشاكل ، خاصة وأن الشعب الفلسطينى الذى اعتاد العيش فى ضنك طوال السنوات الثلاث الماضية لن يضيره شىء إذا عاش فى المستوى نفسه حتى يتم بناء السور الواقى .

ـ صدق أنه من الأولى أن تُطيل إدارته فترة مباحثاتها مع حكومة أبو مازن حول احتياجاتها المالية حتى تطمئن كل من تل أبيب وواشنطن إلى جهدها الفعال والمؤثر فى مجال الوقف النهائى لما تصفانه بالإرهاب والعنف والقضاء قضاءً مبرمًا بشريّا وتسليحيّا على المنظمات النضالية التحريرية.

ـ صدق أنه من الضرورى إقناع الدول الأوروبية والعربية بحتمية العمل على جبهتين مُتلازمتين.. الأولى مداومة إلصاق تهمة الإرهاب بالمنظمات الفلسطينية لتوسيع رقعة المعادين لها على مستوى العالم، والثانية تضييق الخناق على حكومة أبو مازن والتمسك بأن كل تعامل معها لا بد أن يحظى برضا واشنطن وتل أبيب!!.

صدق الرئيس چورچ بوش الابن مُفردات مُخطط شارون الذى يعتمد على استخدام عوائد الزمن لصالح دولة إسرائيل.. فهدنة الفصائل الفلسطينية تصب فى صالح راحة أعصاب قواتها المسلحة التى زاد توترها مؤخرا بعد استنفار دام أكثر من ٣٤ شهراً متوالية وتساعد فى الوقت نفسه على إعادة تجديد قدراتها القتالية الصدامية العنصرية.. وتصب فى خانة استكمال ما بقى من مراحل للانتهاء من بناء الجدار العازل وإعادة ترتيب منظومات الدفاع الإلكترونى عن المستعمرات الإسرائيلية فى الضفة التى حصلت عليها حكومة شارون هبة من بعض الشركات الأمريكية.. وتصب فى خانة تعويد الشعب الفلسطينى على حالة السلم الإسرائيلى بعد نزع السلاح البدائى الذى كان يقاوم به استعمارها العنصرى له ويسعى إلى تحقيق الحرية والاستقلال.

.. ما كان لشارون الذى وعد ناخبيه منذ ما يقرب من ثلاث سنوات أن يقضى على انتفاضة الأقصى التحريرية خلال مائة يوم أن يبر بهذا الوعد حتى بعد مرور ألف يوم، إلا إذا تعاونت الإدارة الأمريكية معه تكتيكيّا لتفريغ الانتفاضة الفلسطينية من مضمونها الوطنى وأهدافها التحريرية..

وما كان للإدارة الأمريكية أن تُساهم فى تنفيذ هذا التكتيك إلا إذا كانت قد أصمت أذنيها وأعمت عينيها عامدةً متعمدة عن دعاوى الكفاح الوطنى التحررى، التى أطلقها الشعب الفلسطينى واعتبرتها(هى) كما نرى كل يوم أعمالاً إرهابية يستحق فاعلوها الردع والاعتقال والمحاكمة والشنق.. وحولت ما تدعيه من دفاع عن حقوق الإنسان

إلى دفاع عن حقوق الغاصبين والمحتلين باعتبار أن الإنسان العربى بعامة والفلسطينى على وجه الخصوص ليس من حقه الاستقلال ولا الحرية وعليه فقط أن يَرضى بأن يَحكمه آخرون!! . . واستعدت لنقض كافة اتفاقاتها السابقة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للإنسان فى كل مكان تمهيداً لإعادة تصنيف البشرية وفق قوائم جديدة تعتمد فقط على مؤشرات العنصرية والتسلط والاستعباد ونهب الثروات . .

قلنا إن أبو مازن عاد بكلام معسول تروغ منه الثعالب وقتما تشاء من المحتمل أن يؤدى إلى فصم عرى الوفاق بينه وبين الرئيس ياسر عرفات الذى رفض الرئيس الأمريكى الوعد بمناقشة حريته فى التنقل مع أرييل شارون حتى لا يُعكر صفو مباحثاتهما معًا، وربما يؤدى إلى إشعال حرب فلسطينية / فلسطينية لم تنجح واشنطن وتل أبيب فى إشعالها حتى الآن . .

وعاد شارون بتأييد عملى لما يُخطط له على مستوى تقوية لُحمة جبهة إسرائيل الداخلية بتقليل فجوة الخلاف الذى قيل إنه نشأ مؤخراً بين الرجلين . . ولما يخطط له من تقوية شوكته ضد المقاومة الفلسطينية والمساهمة فى تفكيك بنيتها التحتية وبما حصل عليه من صمت حيال مسألتى الجدار والمستعمرات ومن تبادل للآراء حول مستقبل الدولة الفلسطينية الهشة الممسوخة المشوهة . . وربما لما يخطط له من تَسيّد إسرائيلى على مستوى الشرق الأوسط!! .

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/٧/ ٢٠٠٣م

مهزلة الانسحاب من قطاع غزة
بيـن شـارون ووزرائـه . . .

شهدت بداية شهر مايو الماضى حفلاً ليكوديّا صاخبًا انتهى برفض الحزب لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلى للانسحاب من قطاع غزة وبعض المستعمرات فى الضفة الغربية، مما دفع شارون إلى أن يهدد بالرجوع إلى القواعد الشعبية التى تُوحى استطلاعات الرأى العام بأنها ستؤيد تحركه نحو الانسحاب، لما يُشكله ذلك من مصلحة لها.

وكما هى العادة لم يذهب رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى القواعد الجماهيرية المؤيدة للانسحاب للاستعانة بها على هزيمة المتشددين من أعضاء الليكود وزعماء المستعمرات، وإنما عدل من خطة الانسحاب وقام بعرضها على مجلس وزرائه قبل نهاية الشهر نفسه. . وعلى امتداد سبع ساعات صال وزير ماليته بنيامين نتنياهو كبير معارضى شارون وزاريّا وحزبيّا معترضًا على الخطة كما فعل فى الاجتماع الحزبى وكَتل وراءه عددًا من الوزراء الذين رفضوا معه الخطة بل وهدد حزبان مؤتلفان فى التشكيل الوزارى بالانسحاب إذا تم التصويت لصالح الأفكار التى يَعرضها شارون.

أعطى شارون مجلس وزرائه مُهلة لمدة أسبوع لإعادة النظر فى مبررات رفضهم للخطة المعدلة التى يرى أنها تتيح لإسرائيل «فرصة الحفاظ على مصالحها القومية والأمنية وتحقق لها الانتشال من الجمود السياسى الذى تُعانى منه منذ عدة أشهر»، معتبرًا أن ما حدث من جانب العدد الأكبر من وزرائه يُعد من قبيل الابتزاز السياسى الذى لا يرضى به؛ لأنه على حد قوله «يستهدف التأثير على العملية الديمقراطية» وهدد فى الوقت نفسه بإقالة «هذه الفئة الضالة» وتغيير وجهة المجلس كلية.

لن يحدث تقدم بعد جلسة غد الأحد فكل الدلائل التى حَفلت بها التقارير الغربية تؤكد هبوط أسهم التأييد للانسحاب إلى أدنى مستوياتها . . وهذا ما يسعى إليه أرييل شارون؛ لأنه لم ينته بعد من اغتيال الحياة فى قطاع غزة .

لن يحدث تقدم على مستوى الأغلبية الحزبية والوزارية التى ترفض الخطة مقارنة بالفئة المحدودة التى تقف إلى جانب رئيس الوزراء . . وهذا ما يُريده أرييل شارون لكى يعفى نفسه من التقيد بوعد الانسحاب الذى تعهد به؛ لأنه لم يقض بعد على القيادات الجهادية والنضالية التى تعمل من أجل تحرير فلسطين من احتلال قواته المسلحة لأراضيها وتحرمها من نعمة الاستقلال .

لن يحدث تقدم؛ لأن قيادات المستعمرات وسكانها مازالوا يرفضون ترك أرض الغير التى استولوا عليها بالقتل والترويع، فهذا مناف لعقيدتهم الاستعمارية وقناعتهم العنصرية ومخططاتهم المستقبلية، ولأنهم يحصلون على التأييد من داخل حزب الليكود وأيضًا من غالبية أعضاء وزارة شارون .

لن يحدث تقدم؛ لأن شارون يُريد أن يستخدم لعبة الانسحاب الأحادى الجانب فى ابتزاز الإدارة الأمريكية كما يبتز بها الشعب الفلسطينى .

الإدارة الأمريكية بما تضخه فى خزانة حكومته (أى شارون) صباح كل يوم من ملايين الدولارات لمساعدته على الصمود فى وجه الشعب الفلسطينى الأعزل!! وبما تعكسه من سياسات التأييد التى يحصل عليها من مُرشحى الحزبين الديمقراطى والجمهورى لمنصب الرئيس على جبهة أمريكا الداخلية توفر له أقصى درجات التأييد، وبعد الثانى من نوفمبر القادم سيكون له منهج آخر فى التعامل مع الجالس فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض .

أما الشعب الفلسطينى فما زلنا نقول إن أرييل شارون لن يبدأ الانسحاب من القطاع وبعض أراضى الضفة إلا بعد أن يُحقق مخططه الإرهابى ضد كل ما هو فلسطينى أرضًا وبشرًا . . ظنًا منه أن حرق الأرض بما عليها وبمن عليها سيُجنب الشعب الإسرائيلى المخاطر على الأقل لعدة سنوات .

وإذا كانت استجابة واشنطن لسياسة الابتزاز التى يُمارسها أرييل شارون تخدم مصالح حملة الرئاسة الانتخابية التى تتصاعد حدتها فى عموم الولايات الأمريكية يومًا

بعد يوم والتى تَمنحه فى الوقت نفسه تأييدًا لم يسبق أن حصل عليه رئيس وزراء إسرائيلى قبله، فيجب أن نَعى أن ابتزازه للشعب الفلسطينى يدعم من مركز حزب الليكود وكل الأحزاب العنصرية، من هنا نقول إنه ليس مطروحًا على الساحة أن يتوقف رئيس الوزراء الإسرائيلى عن مواصلة ابتزازه لهذا الشعب الذى يُناضل من أجل حريته واستقلاله؛ لأن خطة الانسحاب الأحادى الجانب ستلقى مصير جميع خطط التفاوض نفسه ومشاريع التهدئة ووعود الانسحاب من الأراضى الفلسطينية، التى أطلقها شارون على امتداد سنوات رئاسته الأولى والثانية للوزارة الإسرائيلية دون أن يكون فى نيته وضعها موضع التنفيذ.

سيواصل شارون مخطط إفناء الشعب الفلسطينى وتشريده؛ لأنه يؤمن أن السلام ـ وفق رؤية إسرائيل الإستراتيجية ـ لا يتحقق فى ظل وجود دولة فلسطينية حرة مستقلة ولا فى وجود جيران أقوياء.. من هنا نقول إنه سيتلاعب بخطة الانسحاب الجوفاء حتى يعلن عن موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة القادمة سواء جرت فى موعدها أو دفعته الظروف إلى التعجيل بها.

يقول عكفيا الدار الكاتب بصحيفة «هاآرتس».. «عندما يصفق مساعدو الرئيس الأمريكى للمبشر اليمينى الإسرائيلى جارى باور الذى صرح متحمسًا بأن الله قد أعطى لليهود أرضه الموعودة وأنه لا توجد حكومة إسرائيلية تقبل بالتنازل عن شبر من هذه الأرض للعرب، ويصمون آذانهم عن الانتقادات التى توجه من داخل إسرائيل لمثل هذه اللهجات العنصرية فهذا يَدل على استمرائهم الخلاص إلى الأبد من صفة الوسيط فى النزاع بين إسرائيل والعرب وعلى سعادة الرئيس الأمريكى بمواصلة صبغ الأوصاف على شارون بأنه مُقاتل يسعى إلى فك الارتباط بقطاع غزة، فإن ذلك يعنى أن واشنطن مُصممة على تكريس المواجهة الإسرائيلية العربية وعلى إطالة عذابات الشعب الفلسطينى وهذا دليل دامغ على استجابتها لابتزاز شارون لها خصوصًا فى مثل هذه الأيام التى يتسابق فيها الحزبان المتنافسان على استرضائه».

جريدة الوفد اليومية ـ ٧/ ٦/ ٢٠٠٤م